إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

# استخدام نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين

## *The Role of Using The Cost - volume and Profit analysis in improving of Financial arbitration solution In The Commercial Sector At Palestine*

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name اسم الطالب: طلعت حميد العكاد محمد ابو عيم

Signature التوقيع:

Date: التاريخ: 2015-08-11

الجامعـــة الإســـلامية غـــــزة

الدراســـــــات العـــليـــا

كـــــــليـــــــة التجارة

قســـــــم المحاسبة والتمويل

# استخدام نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين

***The Role of Using The Cost - volume and Profit analysis in improving of Financial arbitration solution In The Commercial Sector At Palestine***

إعداد الباحث

طلعت عبد القادر ابو دغيم

تحت اشراف

أ.د سالم عبد الله حلس

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

**2014-2015**

بسم الله الرحمن الرحيم


الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150


ج س غ/35/
الرقم Ref ..... 2015/07/27م
التاريخ Date .....

# نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **طلعت عبدالقادر محمد ابودغيم** لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم **المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

## استخدام نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين

## The Role of Using the Cost – volume and Profit analysis in improving of Financial arbitration solution in the Commercial Sector At Palestine

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 11شوال 1436هـ، الموافق 2015/07/27م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| أ.د. سالم عبدالله حلس | مشرفاً و رئيساً | ..... |
| أ.د. حمدي شحدة زعرب | مناقشاً داخلياً | ..... |
| د. صبري ماهر مشتهى | مناقشاً خارجياً | ..... |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل.

***واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.***

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز


P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "

قرآن كريم۞ المجادلة۞ آية (11)

بسم الله الرحمن الرحيم

"قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاّ مَا عَلّمْتَنَا إِنّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ "

قرآن كريم۞ البقرة۞ آية (32)

# الاهـداء

إلى روح والدي الذي قدم لي كل ما يملك لتبقى السعادة والأمل تنير طريقي إلى القمة

أبي الحبيب رحمه الله

إلى مدرستي الأولى... إلى لمسة الحنان ... إلى دفئ القلب.. إلى من وصلت الليل بالنهار سهرا لراحتي

أمي الحنونة

إلى أسرتي الكريمة

زوجتي وأبنائي الأعزاء

إلى شموع الوفاء الدائمة

أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى يد عوني وسندي وأخوتي في الله

أسرة مكتب الأصيل للمحاسبة

أهدي هذا العمل المتواضع

# شكر وتقدير

الشكر أولا لله عز وجل الذي أعانني على إكمال هذ الدراسة العلمية.

عملا بقول رسوم الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ الدكتور سالم عبد الله حلس الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ممتنا له عطائه الكريم ومقدراً جهوده الحثيثة، داعياً من الله عز وجل أن يحفظه ويرعاه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وأعانني على إنجاز هذه الدراسة، والشكر موصول إلى الجامعة الاسلامية بغزة راجياً من الله أن يحفظها ويبقيها منارة للعلم والعلماء.

**الباحث**

**طلعت عبد القادر أبو دغيم**

## قائمة المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| • آية قرآنية | أ |
| • الاهداء | ب |
| • الشكر والتقدير | ج |
| • قائمة المحتويات | د |
| • قائمة الجداول | ز |
| • قائمة الملاحق | ي |
| • ملخص الدراسة | ك |
| • Abstract | ل |
| الفصل الأول: الاطار العام للدراسة | 1 |
| • المقدمة | 2 |
| • مشكلة الدراسة | 3 |
| • أهمية الدارسة | 4 |
| • أهداف الدراسة | 5 |
| • فرضيات الدراسة | 5 |
| • منهج الدراسة | 6 |
| • مجتمع الدراسة | 6 |
| • محددات وحدود الدراسة | 7 |
| • الدراسات السابقة | 7 |
| • ما يميز الدراسة الحالية | 11 |
| الفصل الثاني: نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح | 12 |
| • مقدمة | 13 |

| | |
|---|---|
| • مفهوم العلاقة بين التكلفة والحجم | 13 |
| • تصنيف التكاليف. | 14 |
| • نقطة التعادل. | 16 |
| • استخدامات نقطة التعادل. | 18 |
| • قائمة الدخل وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة | 19 |
| • طرق تحديد نقطة التعادل. | 21 |
| • تحديد طاقة التعادل | 22 |
| • تحليل التعادل عند تعدد المنتجات | 23 |
| • تحليل التعادل على الأساس النقدي | 23 |
| • استخدامات أخرى للنموذج | 24 |
| • تحليل الحساسية. | 25 |
| الفصل الثالث: السجلات غير المكتملة والمنازعات المالية | 27 |
| • المقدمة | 28 |
| • إعداد الحسابات من سجلات غير مكتملة | 28 |
| • نظام القيد المفرد. | 29 |
| • التثبت من الارباح باستخدام طريقة مقارنة رأس المال | 30 |
| • طريقة قائمة الوضع المالي. | 31 |
| • الفرق بين قائمة المركز المالي وقائمة الوضع المالي. | 32 |
| • أهمية التحكيم | 35 |
| • أشكال التحكيم | 36 |
| • مشاكل التحكيم المالي | 37 |
| • حجية الدفاتر التجارية | 38 |
| الفصل الرابع: حالات عملية | 40 |
| • الحالة الأولى: تقدير أرباح شركة ألبان باستخدام C.V.P | 41 |

| | |
|---|---|
| • الحالة الثانية: تقدير أرباح محطة بنزين باستخدام C.V.P | 51 |
| الفصل الخامس :الدراسة الميدانية | 57 |
| • مقدمة | 59 |
| • خطوات بناء الاستبانة | 60 |
| • صدق الاستبانة | 60 |
| • ثبات الاستبانة | 65 |
| • الأساليب الاحصائية المستخدمة | 66 |
| الفصل السادس :تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة | 68 |
| • مقدمة | 69 |
| • الوصف الاحصائي لعينة الدراسة | 69 |
| • تحليل فقرات الاستبانة | 71 |
| • اختبار فرضيات الدراسة | 82 |
| الفصل السابع :النتائج والتوصيات | 92 |
| • النتائج | 93 |
| • التوصيات | 93 |
| • الدراسات المستقبلية | 94 |
| المراجع | |
| • المراجع العربية | 95 |
| • المراجع الأجنبية | 97 |
| • الملاحق | 100 |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | البيان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1- | • نسبة تمثيل الأصناف في الطلبية | 41 |
| 2- | • مصاريف الشركة الادارية والعمومية | 42 |
| 3- | • متوسط هامش المساهمة المرجح للأصناف | 43 |
| 4- | • احتساب نقطة التعادل | 44 |
| 5- | • عدد النقلات الازمة لتحقيق التعادل | 45 |
| 6- | • الانحراف عن نقطة التعادل والأثر على الأرباح | 46 |
| 7- | • بيان قائمة الدخل وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة | 47 |
| 8- | بيان المركز المالي | 48 |
| 9- | قائمة التصفية | 49 |
| 10- | الفرق بين طريقة التكاليف المتغيرة وقائمة الدخل التقليدية | 49 |
| 11- | تحليل الحساسية | 50 |
| 12- | الكميات الواردة | 51 |
| 13- | المصاريف الادارية والعمومية | 52 |
| 14- | بيان قائمة الدخل وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة | 53 |
| 15- | بيان قائمة الدخل بالطريقة التقليدية | 54 |
| 16- | مقارنة بين نتائج الأعمال وفقاً للطريقتين التقليدية والمتغيرة | 55 |
| 17- | درجات مقياس ليكرت الخماسي | 59 |
| 18- | معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وتحسين جودة حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال | 61 |
| 19- | معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم النشاط " والدرجة الكلية للمجال | 62 |

| | | |
|---|---|---|
| 20- | معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة " والدرجة الكلية للمجال | 63 |
| 21- | معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية " والدرجة الكلية للمجال | 64 |
| 22- | معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة | 65 |
| 23- | معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة | 65 |
| 24- | يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي | 66 |
| 25- | توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي | 69 |
| 26- | توزيع عينة الدراسة حسب فئة رخصة التحكيم التي حصل عليها المستجيب | 70 |
| 27- | توزيع عينة الدراسة حسب عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب في حلها | 70 |
| 28- | توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم | 71 |
| 29- | المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وتحسين جودة حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة " | 72 |
| 30- | المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " حجم النشاط " | 75 |
| 31- | المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة " | 77 |

| | | |
|---|---|---|
| 32- | المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح | 80 |
| 33- | معامل الارتباط بين حجم النشاط (كمتغير مستقل) واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح (كمتغير تابع) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة | 83 |
| 34- | معامل الارتباط بين وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح | 84 |
| 35- | معامل الارتباط بين إدراك أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح والاستخدام الفعلي له في ظل وجود حسابات غير نظامية | 84 |
| 36- | نتائج اختبار" T لعينتين مستقلتين " – التحصيل العلمي | 85 |
| 37 | نتائج اختبار" T لعينتين مستقلتين " – فئة رخصة التحكيم | 86 |
| 38- | نتائج اختبار" التباين الأحادي " – عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب فيها | 88 |
| 39- | نتائج اختبار" التباين الأحادي " – عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم | 89 |

# فهرس الملاحق


| رقم الملاحق | البيان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1- | • الاستبانة الدراسة | |
| 2- | • كشف باسماء محكمين الاستبانة | |

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان دور تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تحسين جودة حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة من خلال المساعدة في تقدير الأرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم جمع المعلومات المتعلقة بالاطار النظري للدراسة على الكتب والمراجع والادبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية، أما الاطار العملي للدراسة فقد تم جمع بياناتها من خلال استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على (44) من مجتمع الدراسة وتم استرداد 38 منها، واستخدمت الدراسة المنهج اوصفي التحليلي في تحليل الظاهرة محل الدراسة بالإضافة إلى دراسات عملية توضح تطبيق النموذج في تقدير الأرباح، وبعد إجراء التحليلات اللازمة واختبار فرضيات الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة باستخدام تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة.

يمثل تقدير الأرباح أهم المعوقات التي تواجه المحكمين الماليين في إصدار أحكامهم، وأن لنموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح أهمية كبيرة في تحسين جودة حل المنازعات المالية من خلال المساعدة في تقدير الأرباح. بالإضافة إلى أن استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح يحتاج إلى كفاءة من المحكمين الماليين عند تقدير الأرباح.

ومن نتائج الدراسة أيضاً أن نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح لا يلقى اهتماما من قبل المحكمين الماليين في قطاع غزة، حيث أن غالبية المحكمين الماليين عملياً لا يستخدمون النموذج في تقدير الأرباح. كما يمكن الاستفادة من الحسابات غير المكتملة في تقدير هامش المساهمة للأصناف المباعة وبالتالي في تقدير الأرباح.

وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية وورشات عمل تهدف إلى زيادة الوعي لدى المحكمين الماليين في قطاع غزة حول كيفية استخدام وتطبيق نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، وكيفية الاستفادة من الحسابات غير المكتملة في تقدير هامش مساهمة الاصناف في تغطية التكاليف الثابتة، وطرق قياس مدى قدرة المنشآت التجارية على تحقيق الأرباح.

# *Abstract*

This study aimed to explain and analyze The Role of Using The cost /volume/profit in financial arbitration Resolutions in the Commercial sector in Palestine.

The researcher adopted in collection data on the specialized books and references, literatures review and the previous related studies to achieve the goals of the study and answering the queries. Through this approach The researcher obtained the secondary date of theoretical framework of the study. the practical framework depended on the questioners which was designed for the subject goals. After conducting the necessary analysis and test hypotheses of the study, the study found a set of findings and recommendations regarding to The Role of Using The (C.V.P) financial arbitration Resolutions in the Commercial sector in Palestine:

Estimating earnings represents the most important constraints facing the financial arbitrators in their judgments. and the (C.V.P) analysis is very important in improving the quality of financial arbitration resolution resolved by helping to estimate profits.

- The volume of the business have a great important when using the (C.V.P)in estimating earning.
- (C.V.P)analysis needs to experience and efficiency of financial arbitrators when estimating earnings.
- The (C.V.P) analysis do not receive interest from financial arbitrators at Gaza Strip, where the majority of financial arbitrators practically do not use this model to estimate earnings.
- Incomplete records is very important in assessing the contribution margin of the items sold.

The study recommended the necessity of holding training courses and workshops aimed at raising the awareness of financial arbitrators in Gaza Strip on how to use and apply the (C.V.P) analysis, and how to take advantage of the incomplete records in estimating the contribution margin of items to cover the fixed costs, and the ways to measure the capacity of businesses to make a profit.

# الفـــــصـل الأول

# الإطـار العـام للـدراسـة

- ❖ المقدمة
- ❖ مشكلة الدراسة
- ❖ أهمية الدراسة
- ❖ أهداف الدراسة
- ❖ فرضيات الدراسة
- ❖ منهج الدراسة
- ❖ مجتمع وعينة الدراسة
- ❖ حدود ومحددات الدراسة
- ❖ الدراسات السابقة
- ❖ ما يميز الدراسة الحالية

## 1.1 مقدمة

تشابك في العصر الحديث المعاملات التجارية والاقتصادية، فقد اهتمت التشريعات الحديثة بالتحكيم كنظام خاص لحل المنازعات التي تنشأ نتيجة لهذه التعاملات، فأصدرت غالبية دول العالم تشريعات تنظم التحكيم وإجراءاته، حتى أصبح التحكيم الوسيلة الأكثر اقناعاً والوحيدة من وجهة نظر قطاع الأعمال لتسوية وفض منازعاته، ومما لا شك فيه، فإن الأهمية التي اكتسبها التحكيم كنظام لحل المنازعات، والتي جعلته يتفوق على قضاء الدولة (نظام التقاضي الرسمي)، لم تأت من فراغ، وإنما لما به من مزايا عديدة يقدمها نظام التحكيم للمتقاضين في ساحته، وعند التطرق الى الوسائل البديلة يتبادر التحكيم مباشرة إلى الذهن فارضاً نفسه باعتباره أهم الأنظمة والوسائل البديلة لحل المنازعات المالية والتجارية. يتلخص التحكيم كأداة لتسوية المنازعات في إسناد مهمة الفصل في النزاع إلى اشخاص عاديين هم المحكمون ويتم اختيارهم من قبل أطراف النزاع، أو من خلال جهة أخرى يتفق عليها الأطراف(كمؤسسات التحكيم)، وذلك بناءً على تخصصهم المالي أو الفني الذي قد لا يتوافر لآخرين، بما يجعلهم أقدر على فهم مسائل النزاع المعروض عليهم من أطراف النزاع والفصل فيها ( البوعاني، 2009 :3)

المقصود باتفاق التحكيم، ذلك الاتفاق الملزم لطرفيه الذي يلتزم بموجبه المتخاصمان بإحالة نزاعهما المالي في إطار القانون الخاص، الناشئ عن العقد الأصلي إلى التحكيم كبديل عن القضاء وذلك بحسب أحكام وشروط الاتفاق. (حلس، 2012: 2).

فالتحكيم الأسلوب الغالب للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد والمؤسسات، لما يتمتع به التحكيم من مزايا متعددة أهمها السرعة في الفصل في النزاع وتوفير الوقت والجهد وحفظ الأسرار التجارية الخاصة بأطراف النزاع. (الخراز،2009 :1)

يعتبر التحكيم المالي الوسيلة الأهم في حل المنازعات والخلافات المالية في قطاع غزة، من خلال التوجه إلى لجان التحكيم بالتراضي بين الاطراف، أو عبر تحويل القضايا من المحاكم المختصة في قطاع غزة إلى محكمين ذوى خبرة، فمن خلال خبرات الباحث حيث عمل محاسباً للعديد من أطراف النزاع تارةً محاسباً للمدعي وتارةً أخرى محاسباً للمدعى عليه، تبين أن أهم مشكلة تواجه الكثير من المحكمين في قطاع غزة هي مشكلة العشوائية في إدارة الحسابات، ولربما نجد أن بعض الشركات لا تدير حسابات يمكن الاعتماد عليها في إعداد قوائم مالية تساعد المحكمين في الوقوف على حقيقة

المركز المالي وصافي النشاط التجاري للشركة فعدم القدرة على اعداد هذه القوائم يولد المشكلة الاهم التي تواجه المحكمين الماليين في قطاع غزة في ظل غياب مسك دفاتر محاسبية منتظمة.( حلس، 2012 :25)

من خلال الممارسة العملية وجد أن هناك صعوبات تواجه المحكمين الماليين في قطاع غزة تتعلق بصعوبة اتخاذهم قرار التحكيم تخوفا من الوقوع في قضايا الظلم والوقوع في مشاكل الملاحقات القضائية واتهامات شخصية ومشاكل تتعلق بسوء السمعة نتيجة لعدم الوصول إلى درجات اليقين أو حتى التأكيد حول صحة نتائج أعمال المنشأة محل الخلاف، فمعظم الشركات والتي تنتهي أعمالها في خلافات مالية تهتم بمسك حسابات غير نظامية تتعلق فقط بحسابات المبيعات الآجلة من أجل متابعة حسابات الذمم المدينة، وبعض الحسابات الخاصة بإثبات رأس المال المبدئي والمسحوبات الشخصية للشركاء وتسجيل حركات البنوك من أجل متابعة الشيكات المرجعة، ودراسة إمكانية الاستفادة من نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح باستخدام طريقة هامش المساهمة وأهميته في تقدير الأرباح والمساعدة في حل المنازعات المالية على مستوى قطاع التجارة في قطاع غزة من خلال دراسة هامش المساهمة لأصناف المبيعات الآجلة واسقاطها على إجمالي الأصناف الواردة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط الخاصة بخصومات الكميات وكميات التالف وغيرها.

في ظل حالات عدم التأكد يعتبر تحليل التعادل أحد أهم الوسائل والمداخل الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المشاريع وفقا للكثير من الأدبيات والمراجع الاقتصادية، حيث يعطينا تحليل التعادل حجم المبيعات الذي تتساوى عنده الايرادات بالتكاليف وعند هذا المستوى من المبيعات تكون الأرباح تساوي صفر. (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2013: 354)

## 1.2 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري، من خلال المساعدة في تقدير الأرباح التي تمثل جوهر الخلاف بين المتخاصمين وتقدير قائمة المركز المالي بجودة تساعد المحكمين الماليين في حكمهم، حيث أن غياب مسك حسابات مالية منتظمة تعتبر من أهم الأسباب التي تقف وراء نشوء النزاعات المالية (حلس، 2012: 25) وينعكس ذلك على شكل صعوبات تواجه المحكمين الماليين في إعداد حسابات ختامية

وقوائم مالية خاصة بعدة سنوات من العمل، لذا حاولت هذه الدراسة المساعدة في هذا الموضوع الشائك من خلال الاجابة على سؤال الدراسة الرئيسي و الذى أمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

**كيفية استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين؟**

**ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:**

1) ما مدى أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين؟
2) ما مدى تأثير حجم النشاط على استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة؟
3) هل كفاءة المحكم المالي تلعب دور في استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح؟
4) ما مدى الإدراك لأهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في ظل وجود حسابات غير نظامية؟
5) لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدراك أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح والاستخدام الفعلي له في ظل وجود حسابات غير نظامية.
6) ما مدى اختلاف درجة استجابة أفراد العينة فيما يخص دور استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة تبعاً لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، فئة رخصة التحكيم المالي، عدد قضايا التحكيم المالي التي شارك المحكم المالي في حلها، عدد سنوات الخبرة)؟

## 1.3 أهمية الدارسة:

**تنبع أهمية الدراسة فيما يلـــي:**

ترجع أهمية الدراسة من الناحيتين التطبيقية والنظرية، فمن الناحية التطبيقية : فإن هذه الدراسة ستساعد في التعرف إلى حلول إضافية أمام المحكمين الماليين في قطاع غزة، تساعدهم في تقدير الأرباح والتي غالباً ما تكون هي جوهر الخلاف بين المتخاصمين وذلك باستخدام نموذج التكلفة والحجم والربح خاصة في المنشآت التي لا تهتم بمسك حسابات منتظمة لفترات عملها الطويلة، كما قد تفتح هذه الدراسة آفاق لباحثين آخرين لتطوير نماذج أخرى بخلاف نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح تساعد في حل المنازعات المالية.

## 1.4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1) توضيح دور استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح على حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة.
2) التعرف إلى درجة استخدم نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع.
3) توضيح الاختلاف في درجة استجابة أفراد العينة فيما يخص دور استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح على حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة تبعاً للمؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الجنس وقطاع الأعمال الذي ينتمي إليه المحكم.
4) تسليط الضوء على أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وأهميته في تقدير الأرباح بهدف حل نتائج المنازعات المالية.
5) تشجيع كادر التحكيم المالي على استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية ليساعد في حل المنازعات المالية.
6) المساعدة في حل المنازعات المالية من خلال استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح.

## 1.5 فرضيات الدراسة

1) لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين حجم النشاط (كمتغير مستقل) واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح (كمتغير تابع) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة.
2) لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح.
3) لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين إدراك أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح والاستخدام الفعلي له في ظل وجود حسابات غير نظامية.
4) توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول( دور نموذج تحليل العلاقات بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات التجارية

في قطاع غزة) تعزى للبيانات الشخصية( المؤهلات العلمية، فئة رخصة التحكيم المالي، عدد قضايا التحكيم المالي التي شارك المحكم في حلها، عدد سنوات الخبرة ).

## 1.6 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، كما اعتمدت على دراسات تطبيقية عملية في استخدام نموذج التكلفة والحجم والربح لتقدير الأرباح وحل المنازعات المالية

## طرق جمع البيانات:

اتساقاً مع أهداف الدراسة وفرضياتها فقد اعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية.

- **المصادر الأولية:**

وذلك بالبحث في الجانب الميداني حيث تم توزيع استبانة لعينة الدراسة وحصر وتجميع البيانات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science)الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- **المصادر الثانوية:**

تم استخدام مصادر البيانات الثانوية في صياغة الإطار النظري للدراسة من خلال ما يلي:

1) الكتب والمراجع الجامعية التي تناولت جزءاً من موضوع الدراسة.
2) الاستعانة بشبكة الإنترنت والمنتديات والمواقع التعليمية والثقافية.
3) الدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة

## 1.7 مجتمع الدراسة :

يتألف مجتمع الدراسة من كافة المحكمين الماليين الحاصلين على رخصة مزاولة مهنة التحكيم المالي في قطاع غزة والمسجلين لدى نقابة المحاسبين والمراجعين الماليين خلال فترة إعداد هذه الدراسة.

## عينة الدراسة:

تتألف عينة الدراسة من جميع مفردات مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 44 استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 38 استبانة بنسبة 83.4%.

## 1.8 محددات وحدود الدراسة

**محددات موضوعية:**

اقتصرت الدراسة على دراسة دور استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين لأهمية هذا الدور في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في ظل عدم وجود حسابات غير نظامية.

هذه الدراسة محدودة بنوعية البيانات التي أمكن الحصول عليها ومدى دقتها وكذلك اقتصرت الدراسة على المحكمين الماليين الحاصلين على رخصة التحكيم المالي والمسجلين لدى نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين بغزة.

**حدود الدراسـة:**

اقتصرت الدراسة على ما يلى :

1) **الحد الموضوعي:** دور استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح على حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة.
2) **الحد البشري** : المحكمين الماليين الحاصلين على ترخيص محكم مالي من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين بغزة
3) **الحد المكاني:** محافظات قطاع غزة.

## 1.9 الدراسات السابقة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على كيفية استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في فلسطين، و من أجل تحديد العلاقة بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة من خلال الاطلاع على موضوعاتها وأهدافها والمنهج المتبع فيها ونتائجها وتوصياتها.

فيما يلي ملخص لهذه الدراسات وفقاً للترتيب الزمني لها.

**1) دراسة (AL Nasser & others, 2014) بعنوان The Effect of Using Break-Even-Point in Planning, Controlling, and Decision Making in the Industrial Jordanian Companies**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير استخدام معادلة نقطة التعادل في التخطيط والرقابة وصناعة القرار في الشركات الصناعية الأردنية، من خلال تحليل استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من 54 موظف في قسم المحاسبة في الشركات الصناعية الأردنية. ومن أهم نتائج التي توصلت

إليها الدراسة أن غالبية الشركات الصناعية الأردنية تستخدم معادلة نقطة التعادل في التخطيط والرقابة وصناعة القرار، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نقطة التعادل والنجاح في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار في الشركات الصناعية الأردنية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة بأن على الشركات أن تستخدم نقطة التعادل كأداة أساسية في صناعة القرار والتخطيط والرقابة بسبب أثرها وكفاءتها ودقتها والعقلانية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالرقابة.

**2) دراسة (Arif, 2013) بعنوان Unit Cost And Break-Even Point Analysis Of Data Communication Company (Case Study: PTXYZ)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تكلفة الوحدة المنتجة، وتحليل نقطة التعادل في شركة PTXYZ للاتصالات باستخدام طريقة المتوسط المرجح لهامش المساهمة في احتساب نقطة التعادل، كما هدف الدراسة التعرف على سلوك التكاليف الثابتة والمتغيرة باستخدام المحاسبة التحليلية، وصنف الدراسة التكاليف إلى تكاليف إنتاجية وتكاليف غير إنتاجية، وإعادة تحميل التكاليف غير الإنتاجية على الأصناف المنتجة للوصول إلى إجمالي تكلفة وحدة المنتج.

وتوصلت الدراسة إلى أن أعلى تكلفة منتج هوSWITC، يليهVAST ومن ثم RELAY، وأن نقطة التعادل للشركة هي 143,267 وحدة، وتم توزيعها على الأصناف المنتجة.

**3) دراسة (حلس،2012) :**

**بعنوان "دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة"**، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة. استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في الدراسة من خلال استبانة وزعت على عينة مكونة من (65) مكتب محاسبة مرخص في قطاع غزة وقد توصلت الدراسة أن تجار قطع غزة يفضلون التوجه إلى المحاكم كوسيلة لإنهاء خلافاتهم المالية، كما توصلت الدراسة إلى ان عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة من أهم الأسباب التي تقف وراء نشوء النزاعات المالية، وخلصت أيضا إلى أن اسناد أعمال المحاسبة إلى أشخاص غير محاسبين من أهم مشاكل التي تواجه التحكيم المالي.

ومن أهم توصيات الدراسة إلى الشركات والشركاء ضرورة تعيين محاسبين اكفاء، ومسك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة من بداية فترة العمل.

كما أوصت الدراسة نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية والجمعيات المهنية بضرورة تأهيل عدد مناسب من المحكمين الماليين ودعم الجانب الفني والقانوني. وأوصت أيضا الدراسة الحكومة بضرورة الاهتمام بتسيير اجراءات المحاكم من خلال اعطائها الأولوية، أو إنشاء محاكم خاصة بالمنازعات التجارية.

**4) دراسة (الساكني و اليوسف،2012) :**

**بعنوان "الاتجاهات المعاصرة لتحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح( نقطة التعادل)"** هدفت الدراسة إلى تعديل نموذج معادلة التعادل لتشمل تكلفة رأس المال المستثمر واستخدمت الدراسة الأسلوب النظري والمنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة وتحليل واستقراء الدراسات السابقة والمقالات المنشورة في الدوريات والكتب، كما استخدمت الدراسة الأسلوب الميداني القائم على تصميم معادلة للتعادل تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال المستثمرة وتأثيرها على نقطة التعادل، واستخدمت أيضا حالة دراسية متمثلة في مصانع الاسمنت الاردنية كحالة عملية.

وخلصت الدراسة إلى أن التحلل من بعض القيود والافتراضات للنموذج التقليدي لنقطة التعادل مع المحافظة في نفس الوقت على بساطة استخدام النموذج سيساهم في توفير معلومات متنوعة ومفيدة للإدارة لخدمة أغراض التخطيط والرقابة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة استخدام النماذج الرياضية الخطية وغيرها في توسيع مدى تطبيق تحليل التعادل كي تتسم بالعلمية والموضوعية.

**5) دراسة (الفقعاوي، 2012):**

**بعنوان" دور القانون التجاري الفلسطيني في حل النزاعات التجارية من وجهة نظر القانونيين"** هدفت الدراسة إلى معرفة دور القانون التجاري الفلسطيني في حل النزاعات التجارية من وجهة نظر القانونيين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستبانة وزعت على عينة عشوائية عددها (60) من القانونيين والمحامين والقضاة ورؤساء الأقلام في المحاكم الفلسطينية، ومن أهم نتائج الدراسة ان القانون الحالي لا يساعد على المنازعات التجارية، وانخفاض نسبة الوعي لدى التجار والمواطنين للتعامل

بالأوراق وتوثيق المعاملات ومخاطباتهم التجارية، ومن أهم توصيات الدراسة إيجاد قضاة مختصين ضمن محاكم مختصة للنظر في القضايا التجارية، وحث المجلس التشريعي على الاسراع في إقرار قانون التجارة الفلسطيني.

**6) دراسة (الشيباني،2008) :**

**بعنوان "استخدام أسلوب تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في اتخاذ القرارات الادارية"**
هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التكلفة والحجم والربح وبين حجم النشاط ومدى تطبيقه في المنشآت الصناعية اليمنية واستخدمت الدراسة أسلوب التطبيق العملي للنموذج على (39) شركة يمنية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن هناك فجوة بين أهمية استخدام أسلوب التكلفة والحجم والربح، وبين التطبيق العملي، كما خلصت الدراسة إلى أن حجم النشاط لا يلعب دور في استخدام أسلوب تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح بسبب أن أسلوب التعادل ممكن استخدامه في كافة احجام الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، كما يمكن استخدامه في الشركات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح.

**7) دراسة (Budugan & Georgescu, 2008) بعنوان Use Of The Cost/ Volume/ Profit Analysis To Estimate Earnings**

هدفت الدراسة إلى توضيح الطريقة التي تتغير بها الظروف العملية التي تؤثر على تقدير الأرباح باستخدام تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح وتوضيح تلك التغيرات وذلك بإعطاء أمثلة ملموسة على ذلك ومدى استجابة التغير في تقدير الارباح عند تغير التكاليف الانتاجية فقط بنسبة محددة، واستجابة الارباح المقدرة للتغير في كل أنواع التكاليف، والاستجابة إلى التغير في التكاليف الصناعية وتكلفة البضاعة المباعة، وللتغير في سعر البيع وللتكاليف الصناعية وتكلفة البضاعة المباعة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح يساعد المستخدمين على ايجاد حلول مجدية للأسئلة المطروحة حول صناع القرار.

بالإضافة إلى أن التنبؤ بالربح يعد وسيلة بسيطة من وجهة نظر علاقات التكلفة والحجم والربح (طريقة النسبة ) وهي تلعب دور جيد في الرقابة على العمليات عند غياب الكثير من التفاصيل.

واخيرا فإن علاقات التكلفة والحجم والربح مفيدة في رسم صورة كاملة حول إدارة الشركة، ولأغراض التنبؤ فإن الإدارة يمكنها استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح في تقدير معدل الارباح

بواسطة تكلفة البضاعة المباعة، أو باستخدام تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح، كما أن لتحليل علاقات التكلفة والحجم والربح دور مهم في إعداد الموازنات.

**ما يميز الدراسة الحالية**

بمراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة تظهر مدى أهمية هذه الدراسة حيث تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أهمية التحكيم المالي في حل المنازعات المالية وقد بينت الدراسات العلاقة الموجبة بين التحكيم المالي وسرعة حل المنازعات التجارية وتذليل العقبات فقد ركزت الدراسات على أهمية التحكيم المالي في حل المنازعات كما جاء في دراسة (حلس، 2012) فهو يعد عاملا مهماً للارتقاء بأساليب حل النزاعات المالية أما دراسة (الساكني و اليوسفى، 2012) فقد ذهبت لتحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح( نقطة التعادل) بهدف الدراسة إلى تعديل نموذج معادلة التعادل لتشمل تكلفة رأس المال المستثمر، بينما دراسة (الشيباني، 2008) فقد ربطت بين استخدام أسلوب تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح واتخاذ القرارات الادارية وذلك بهدف توضيح العلاقة بين التكلفة والحجم والربح وبين حجم النشاط ومدى تطبيقه في المنشآت الصناعية، أما دراسة ( AL Nasser, & others,2014) فقد درست تأثير تحليل التعادل على صنع القرار والتخطيط والرقابة، طبقت دراسة( Arif ,2013) معادلة تحليل التعادل كحالة دراسية على شركة PTXYZ للاتصالات، وتطرقت دراسة (Budugan & (Georgescu,2008 إلى استخدام تحليل التعادل للتنبؤ وتقدير الأرباح.

ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات هو ما هدفت إليه الدراسة وهو التعرف الى استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح على حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين، فالدراسات السابقة المتعلقة بالتحكيم المالي ناقشت مشكلات التحكيم المالي، دون التطرق إلى الحلول العملية لهذه المشاكل، وأيضاً الدراسات المتعلقة بنموذج التكلفة والحجم والربح تحدثت عن أهمية النموذج في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من الناحية النظرية، فأتت هذه الدراسة لدراسة مدى إمكانية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح من خلال المساعدة في تقدير أرباح الفترات السابقة كبديل عن إعداد حسابات ختامية لفترات سابقة ومن ثم تقديم حلول إضافية تساعد في حل المنازعات المالية على مستوى قطاع التجارة في فلسطين.

# الفصل الثاني

**نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح.**

## 2.1 مقدمة:

تحليل التعادل تقنية واسعة الاستخدام من قبل مدراء الانتاج والمحاسبين الاداريين والذي يعتمد بالأساس على تصنيف التكاليف إلى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة.( Ahmad & Chauhan 2010: 31).

كتب Starr(1996) أن نموذج نقطة التعادل ربما من أكثر النماذج ذات العلاقة الأساسية في صناعة القرارات، حتى أصبح تحليل التعادل واحد من أهم النماذج المستخدمة في صناعة قرارات الإنتاج وعمليات الإدارة حيث تزودها بالمعلومات المهمة في صناعة القرارات.

وأضاف (Foster &Others, 2009) أن المديرون يهتمون بنقطة التعادل لأنها تخبرهم بكميات المخرجات الواجب انتاجها وبيعها لتجنب خسائر التشغيل.

أما Garrison فقال ليس هناك حاجة لإعداد قائمة دخل عند كل مستوى من المبيعات، ولتقدير الأرباح من خلال مضاعفة هامش المساهمة للوحدات المنتجة والمباعة بعد نقطة التعادل. (Garrison & Others,2010).

## 2.2 مفهوم العلاقة بين التكلفة والحجم

إن مفهوم العلاقة يعزى لوجود متغير مستقل وآخر تابع، وفي حالة العلاقة بين التكلفة والحجم فإن المتغير المستقل هو الحجم والمتغير التابع هو التكلفة، وبذلك فإن التكاليف التي تتغير بتغير حجم المبيعات تعتبر تكاليف متغيرة، والتكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الانتاج تعتبر تكاليف ثابتة.

يقصد بالحجم مستوى النشاط ويقاس بعدد الوحدات المنتجة أو الخدمة، ساعات العمل، ساعات تشغيل المكن، أميال السفر، عدد الوجبات، عدد التصاميم أو أي وحدة قياس، وفي علاقات التكلفة والحجم والربح فإن وحدة القياس هي عدد الوحدات المنتجة والمباعة.(حسن، 2006: 5)

**سلوك المبيعات:**

تمثل المبيعات حاصل ضرب الكمية المباعة في سعر وحدة البيع ويمكن تمثيلها رياضيا على النحو التالي:

**المبيعات = سعر بيع الوحدة x عدد الوحدات المباعة**

س x ع

حيث تمثل (س) سعر بيع الوحدة، و(ع) هي عدد الوحدات المباعة.

ويفترض نموذج تحليل التعادل لأغراض الخطيط أن سعر البيع ثابت في ظل سوق منافسة كامل، وأن الشركة تستطيع تصريف منتجاتها بسعر ثابت دون التأثر بالكميات المعروضة من المنتجين الآخرين، وهذا يعني أن ايراد المبيعات إيراد متغير تنعدم عند التوقف التام عن الانتاج. وأن منحنى إيرادات البيع تمثل بخط مستقيم كمعادلة خطية من الدرجة الأولى. (حنان وكحالة،1996: 208)

ولأهمية التكاليف بنوعيها المتغيرة والثابتة في استخدام تحليل التعادل كونها أحد العناصر الرئيسية في استخدام هذا النموذج سيتم التركيز على تصنيف هذه التكاليف

## 2.3 تصنيف التكاليف

### التصنيف السلوكي للتكاليف:( درغام والبحيصي، 2013: 29)

يخدم هذا التصنيف الادارة في عمليات التخطيط، حيث يتم تصنيف التكاليف تبعا لمدى استجابتها لحجم النشاط إلى تكاليف تتأثر بنفس مقدار تغير حجم النشاط، وأخرى لا تتأثر مطلقا مع تغير حجم النشاط، وأنواع من التكاليف تستجيب للتغيرات في حجم النشاط بدرجات متفاوتة، كما لهذا التصنيف أهمية في عمليات الرقابة من خلال تحديد التكاليف المعيارية للوحدة المنتجة ومقارنتها مع التكاليف الفعلية والوقوف على الانحرافات وتحليلها.

**<u>ويمكن تصنيف التكاليف حسب سلوكها إلى أربع مجموعات رئيسة هي :</u>**

- **التكاليف المتغير Variable Cost**

وهي التكاليف التي تتغير مع تغير حجم الانتاج، ويمكن أن تكون العلاقة خطية أو غير خطية مع حجم النشاط، وتتغير بالنقصان او الزيادة مثل عدد أمتار القماش في مصنع الخياطة، والخشب في صناعة الأثاث.

إجمالي التكاليف المتغيرة تتقلب مع تغير حجم الانتاج، بينما التكلفة المتغيرة للوحدة تبقى ثابتة.

- **التكاليف الثابتة Fixed Costs**

وهي التكاليف التي تبقى في مجموعها ثابتة بغض النظر عن التغير في حجم النشاط ضمن مدى ملائم Relevant Range. وعليه توجد علاقة عكسية ما بين التكلفة الثابتة للوحدة وحجم الإنتاج؛ فالتكلفة الثابت للوحدة تزداد بتناقص حجم الإنتاج وتنقص بازدياد حجم الإنتاج.

ومن الأمثلة على التكاليف الثابتة إيجار المصنع واستهلاك آلات المصنع وراتب مدير المصنع. إجمالي التكاليف الثابتة تبقى ثابتة، بينما التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة تتناسب عكسيا مع حجم الانتاج.

- **التكاليف المختلطة Mixed Costs**

وهي التكاليف التي تجمع في خصائصها بين التكاليف المتغير والتكاليف الثابتة فتزداد بشكل غير منتظم مع حجم النشاط.

ومن الأمثلة على التكاليف شبه المتغيرة مصاريف الصيانة والكهرباء والهاتف فعندما يزداد حجم النشاط تزداد الحاجة إلى صيانة الآلات مما يرفع من مصاريف الصيانة إلا أن هناك بالعادة صيانة دورية تتم للآلات حتى في حالة عدم استعمالها أو استعمالها بشكل قليل جدا.

- **التكاليف المتدرجة Step Variable Costs**

وهي التكاليف التي تتغير مع التغير في مجموعها، وبشكل منتظم وبنفس الاتجاه مع التغير في حجم النشاط، ولكن ليس بنفس نسبة التغير في حجم النشاط، كازدياد التكاليف مثلا بمبلغ 100 دينار مع كل زياد في الإنتاج قدرها 20 وحدة. فمثلا قد يكفي موظف واحد في المطعم لخدمة خمسة زبائن، وبناء عليه يتم استخدام شخص واحد في حالة كون عدد الزبائن خمسة أو اقل، وعند توقع ارتفاع عدد الزبائن 6-10 يلزم وجود موظفين وهكذا.

**سادساً:** تكاليف يمكن السيطرة عليها وتكاليف لا يمكن السيطرة عليها وتصنف التكاليف وفقا لهذا التصنيف من وجهة النظر الرقابية فقد يستطيع مدير قسم معين الرقابة على تكاليف المواد المباشرة والاجور غير المباشرة في قسمه ولا يستطيع ان يزاول الرقابة على راتبه وراتب مسئوليه.

**سابعاً: تكاليف يمكن تجنبها وتكاليف لا يمكن تجنبها**

فالتكاليف التي يمكن تجنبها بعدم اتخاذ قرار إداري معين مثل تخفيض دراسة قرار مدى إمكانية تخفيض تكاليف الانتاج المباشرة أو غير المباشرة تعتبر تكاليف ملائمة لاتخاذ القرار، أما التكاليف التي لا تتأثر باتخاذ القرار أو عدم اتخاذه فهي تكاليف غير ملائمة لاتخاذ القرار مثل التكاليف الثابتة.

**ثامناً: التكاليف الغارقة:** وهي التكاليف التي حدثت في الماضي نتيجة قرارات إدارية سابقة ولا يمكن تجنبها وأصبحت تكاليف تاريخية وهي غير مناسبة لاتخاذ القرارات، حيث تهتم القرارات الادارية بالأمور التي سوف تحدث في المستقبل. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: 23).

ومن التصنيف السابق للتكاليف فإن أكثرها أهمية في استخدام نموذج تحليل التكلفة والحجم والربح لأغراض إعداد قائمة الدخل لفترات سابقة هو نوعين مهمين جدا لتطبيق هذا النموذج وهي تصنيف التكاليف من حيث سلوكها (تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة) وأيضا التكاليف الغارقة.

ومن خلال الربط بين أنواع التكاليف السابقة حيث اعتبرت التكاليف الثابتة تكاليف لا يمكن تجنبها، واعتبرت التكاليف التي لا يمكن تجنبها على أنها تكاليف غارقة حدثت في الماضي فإننا نستنتج من ذلك أن التكاليف الغارقة والتي حدثت في الماضي هي تكاليف ثابتة حتى ولو كانت هذه التكاليف في طبيعتها وقبل غرقها تكاليف متغيرة أو شبه متغيرة مثل محروقات السولار المستخدمة في التوزيع وأجور

عمال التوزيع وغيرها وهذا فقط في حال استخدام نموذج التكلفة والحجم والربح لأغراض تقدير الأرباح لفترات سابقة، وليس لأغراض التخطيط والتنبؤ والرقابة أو إعداد الموازنات.

**مزايا نموذج تحليل نقطة التعادل (الباز، 2014)**

- وسيلة مثلى لتوضيح العلاقة بين التكلفة والحجم والربح
- اداة رقابية وتخطيطية.
- يوضح حجم المبيعات الذي تتعادل عنده الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية.
- يساعد الادارة على اتخاذ قرارات التسعير
- يساعد الادارة على تقييم جدوى ادخال منتجات جديدة ومنتجات قائمة.
- يساعد الادارة على تحديد أفضل مزيج بيعي يعظم الأرباح

## 2.4 نقطة التعادل: العوامل والعناصر

عرف (الحيالي،1991: 171) نقطة التعادل على انها النقطة التي تمثل حجم الإنتاج(حجم المبيعات) الذي تتساوى عندها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية، عندها لا يحقق المشروع ربحا ولا يتكبد خسارة، وأن الزيادة عن هذه النقطة تحقق أرباحا حيث التكاليف الثابتة ستوزع على عد أكبر من الوحدات ومن ثم يقل نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة.

وعرفها (حنان وكحالة، 1996: 194) على أنها نموذج رياضي لقائمة الدخل (الأرباح) يبين الأرباح كفرق رياضي بين الايرادات الكلية والتكاليف الكلية لعدة مستويات من النشاط، أي أن نقطة التعادل تحدد الكمية التي يجب انتاجها وبيعها من الوحدات حتى تغطي الوحدة الاقتصادية تكاليفها ولا تمنى بخسارة.

أما الاقتصادي عطية فقد عرفها على أنها النقطة التي تغطي عندها إيرادات المشروع تكاليفه بالكامل دونما أن يتعرض المشروع لمخاطر الاستمرارية، وكلما كان حجم مبيعات التعادل أقل من الطاقة القصوى كلما كانت فرص نجاح المشروع أكبر والعكس صحيح عند زيادة كميات نقطة التعادل وقربها من الطاقة القصوى. (عطية، 2001)

إن مفهوم تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح يعتمد بالأساس على السؤال التالي:

ما هي مساهمة كل منتج في تغطية تكاليف الشركة، وبمنطق واضح فإن الاداريين بحاجة إلى معرفة ما إذا كان المنتج يساهم في تغطية تكاليف الشركة؟ وما هي مساهمته؟ وما مدى تغير هذه المساهمة واستجابتها للتغير في حجم انتاج هذا المنتج؟( Mongiello، 2013: 38)

وعلى ضوء ذلك فإن تحليل التعادل يمكن أن يساعد في إعداد قائمة الدخل عند كل مستوى من مستويات النشاط عند توفر معلومات عن مستويات النشاط والتكاليف الثابتة وهامش المساهمة للأصناف.

**العوامل المؤثرة على نقطة التعادل:** (حنان وكحالة، 1996 : 193)

نقطة التعادل كأداة تخطيطية ورقابية تتأثر بتغيرات عدة عوامل هي:

1) التغيرات في أسعار بيع المنتجات.
2) التغيرات في حجم ومستوي النشاط البيعي والانتاجي
3) التغيرات في مستوى التكاليف الثابتة والمتغيرة
4) التغير في هيكل التكاليف لكل من نسبة التكاليف المتغيرة ونسبة التكاليف الثابتة
5) التغيرات في المزيج البيعي.

وهي تتأثر بصورة منفردة أو مجتمعة، وعلى ضوء ذلك يعتبر تحليل التعادل من أهم الأدوات التحليلية في عمليات التخطيط والرقابة.

**عناصر نقطة التعادل** (الحيالي،1991: 173).

1) **الإيرادات الكلية:** إجمالي عدد الوحدات المباعة مضروبة بسعر بيع الوحدة
2) **التكاليف الثابتة:** وهي التكلفة التي لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج وتتحملها الوحدة الاقتصادية سواء أنتجت أم لم تنتج بغرض المحافظة على رأس المال مثل الاهلاكات، فوائد القروض، التأمينات على الأصول.
3) **التكاليف المتغيرة:** وهي التكاليف التي تتغير مع تغير حجم الانتاج بالزيادة أو النقص مثل المواد الخام الأولية والأجور المباشرة والمصروفات الصناعية المباشرة.
4) **التكاليف الكلية:** وهي عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

ويعتمد أسلوب تحليل التعادل على استرداد التكاليف المتغيرة من الايرادات الكلية، ويتم بعدها تغطية التكاليف الثابتة تدريجيا من هذه الزيادة وتسمى هامش المساهمة وهو الفرق بين الايرادات الكلية والتكاليف المتغيرة وصولا إلى نقطة اللا ربح ولا خسارة وهي نقطة التعادل، وهامش المساهمة للكميات المنتجة والمباعة بعد كمية التعادل تمثل صافي الربح.

**افتراضات نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح** (أبو حجاج، 2009: 122)

- التغيرات في مستوى الايرادات والتكاليف تكون فقط بسبب التغيرات في حجم الكميات المنتجة والمباعة.
- يمكن فصل التكاليف إلى تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة.
- أن سلوك إجمالي الإيرادات وإجمالي التكاليف يمكن التعبير عنه بدالة خط مستقيم أي أن العلاقة بينهم خطية.
- ثبات سعر البيع، والتكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة في المدى الملائم.
- يفترض النموذج ثبات المزيج البيعي عند تعدد المنتجات.
- لا يأخذ النموذج القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار.
- ثبات مخزون بضاعة آخر المدة أي أن كميات بضاعة آخر المدة تساوي كميات بضاعة أول المدة وبمعنى آخر أن الكميات المنتجة يتم بيعها بالكامل.

## 2.5 استخدامات نقطة التعادل:

تنبع أهمية تحليل التعادل من العلاقات المتبادلة بين حجم الانتاج والمبيعات وحجم التكاليف وفي المحصلة حجم الأرباح، فيستخدم النموذج في إعداد الموازنات المرنة وأهمها موازنة المبيعات اللازمة لتحقيق الأرباح المخططة، حيث يتيح النموذج عمل موازنات عند عدة مستويات من الانتاج، وبالتالي يوفر النموذج تغذية عكسية لسلوك التكاليف وتغير الارباح عند كل مستوى من الإنتاج، كما يعد نموذج تحليل التعادل مهم من خلال مقارنة الاداء الفعلي مع الاداء المخطط وبالتالي فهو وسيلة رقابية على عمل الإدارة من خلال الوقوف على الانحرافات وتحليلها.

تعتبر قائمة الدخل المعدة وفقاً لطريقة للتكاليف المتغيرة شكل آخر لتحليل التعادل الذي يساعد الادارة على صناعة القرارات الهامة التي تتعلق بديناميكية المنشأة، وتحليل مدى قدرتها على تحقيق الارباح عند عدة مستويات مختلفة من النشاط، وبالتالي فإن تحليل التعادل يمكن أن يستخدم في تقدير الأرباح عند مستوى نشاط محدد وبالتالي مساعدة المحكمين الماليين في الوصول إلى أهم الأرقام المفقودة في قائمة المركز المالي عند التصفية.

**ويكمن حصر استخدامات تحليل التعادل في:**

استخدام نقطة التعادل في إعداد الموازنات التخطيطية: حيث يتيح النموذج إمكانية دراسة سلوك المبيعات وسلوك التكاليف وسلوك الارباح عند كل مستوى من الإنتاج، وبالتالي فإن النموذج يوفر أساسا

جيدا يساهم في إعداد الموازنات التخطيطية المرنة، كما أن لهذا النموذج أهمية بالغة في تحديد أقصى ربح يمكن ان تحققه الإدارة لأنه يدرس سلوك التكاليف الثابتة(تكاليف الطاقة) وذلك من خلال مقارنة كمية التعادل مع الكمية المنتجة عند الطاقة القصوى فكلما كانت نقطة التعادل بعيدة عن كمية الطاقة القصوى كلما كانت فرصة نجاح الشركة أكبر والعكس صحيح.

ويمكن ملاحظة أن نقطة التعادل تعبر عن موازنة ثابتة عند مستوى واحد من الانتاج، بينما تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح(تحليل التعادل) يعبر عن موازنة مرنة تعبر عن عدة مستويات من النشاط.

استخدام نقطة التعادل في مجال التخطيط: تستخدم نقطة التعادل في اتخاذ قرارات التخطيط والتي أهمها:

- تخطيط كمية وقيمة كل من الانتاج والمبيعات وعلاقتهما بالتكاليف وتخطيط المخزون.
- تخطيط الأرباح عند كل مستوى من مستويات الانتاج.
- المساعدة في وضع سياسة تسعير مرنة من خلال فصل التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، ومراعاة التكاليف المتغيرة فقط في قرارات التسعير قصيرة الأجل.
- دراسة مدى تأثير كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة على الأرباح، ودراسة تحول التكاليف الثابتة إلى متغيرة والعكس.
- تحديد تشكيلة المنتجات وتشكيلة المبيعات الأمثل التي تحقق أفضل ربح.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الرأسمالية مثل اضافة واستبعاد خطوط انتاج.
- المساعدة في اتخاذ قرارات قبول ورفض طلبيات جديدة، من خلال دراسة مدى تغطية التكاليف الثابتة والطاقة القصوى.

استخدام تحليل التعادل في مجال الرقابة: التخطيط هو حجر الأساس في عملية الرقابة، فلا رقابة بدون تخطيط، حيث تتم عملية الرقابة من خلال مقارنة الاداء الفعلي مع الخطط المعدة مسبقا، والوقوف على الانحرافات وتحليلها والاستفادة منها بالتغذية العكسية.

(حنان وكحالة،1996: 195)

## 2.6 تحليل التعادل وقائمة الدخل وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة

تم تطوير قائمة الدخل التقليدية الاجمالية المعدة وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية والتي لا تفرق بين أنواع التكاليف تم تطويرها إلى قائمة دخل معدة وفقا لأنواع التكاليف حيث تفصل هذه الطريقة

التكاليف المتغيرة عن التكاليف الثابتة، وهي في جوهرها تمثل شكلاً آخر لتحليل التعادل يستند على المقارنة بين الايرادات والتكاليف وتحديد الارباح عند مستوى محدد من النشاط ليست بالضرورة أن تكون هي نقطة التعادل، وبالتالي فإن قائمة الدخل المعدة وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة هي وفقا لذلك حالة خاصة من تحليل التعادل.

وفيما يلي شكل لقائمة الدخل المبينة على هامش المساهمة و المعدة وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة والخاصة بسنة مالية سواء كانت ماضية أو مستقبلية .

| الإجمالي | التحليلي | البيان |
|---|---|---|
| Xx | | صافي إيراد المبيعات |
| | | (-) التكاليف المتغيرة للمبيعات |
| | Xx | مواد مباشرة متغيرة |
| | Xx | أجور مباشرة متغيرة |
| | Xx | تكاليف صناعية غير مباشرة متغيرة |
| | Xx | تكاليف بيعية متغيرة |
| Xx | | إجمالي التكاليف المتغيرة |
| Xx | | هامش المساهمة |
| | | (-) التكاليف الثابتة |
| | Xx | تكاليف صناعية ثابتة |
| | Xx | تكاليف بيعية ثابتة |
| | Xx | تكاليف إدارية ومالية ثابتة |
| Xx | | إجمالي التكاليف الثابتة |
| Xx | | صافي النتيجة ربح أو (خسارة) |

ويحسب هامش المساهمة أيضا للوحدة الواحدة وهو يمثل الفرق بين سعر بيع الوحدة وتكلفتها المتغيرة، ويستخدم في المفاضلة بين عدة بدائل.(حنان وكحالة،1996: 215)

ومن أهم المزايا التي تحققها هذه الطريقة هو انها تزود الادارة وبسهولة ودقة بالتنبؤ بتأثير التغير في المبيعات على الأرباح وهذا ما لا توفره قائمة الدخل المعدة بالطريقة التقليدية.

(Blocher & Others, 2008: 219 )

## 2.7 طرق تحديد نقطة التعادل

### أولاً: طريقة المعادلة

يمكن التعبير عن قائمة الدخل على طريقة هامش المساهمة بالمعادلة الرياضية التالية

الأرباح = (المبيعات – التكاليف المتغيرة) – التكاليف الثابتة

وعندما تنتج الشركة منتج واحد فقط فإنه يمكن التعبير عن معادلة نقطة التعادل

المبيعات = الكمية المباعة X سعر بيع الوحدة الواحدة

التكاليف المتغيرة = عدد الوحدات المباعة X التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة

الأرباح = ( سx ع – ت x ع)– ث

حيث س: سعر بيع الوحدة ع: هي عدد الوحدات المباعة

ت: التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة ث: التكاليف الثابتة

(Garrison & others:237)

### ثانياً: طريقة هامش المساهمة

يقيس هامش المساهمة للوحدة الزيادة في الارباح التشغيلية لكل وحدة مباعة، وإجمالي هامش المساهمة هو مضاعف هامش المساهمة للوحدة الواحدة بعدد الوحدات المباعة.

ويمكن حساب هامش المساهمة للوحدة الواحدة في المثال السابقة كتالي:

هامش المساهمة للوحدة الواحدة = سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة

أما هامش المساهمة الاجمالي = هامش المساهمة للوحدة الواحدة X عدد الوحدات المباعة

### نسبة هامش المساهمة

نسبة هامش المساهمة مهمة في تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح والتي تمثل نسبة هامش المساهمة إلى المبيعات ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية:

نسبة هامش المساهمة = هامش المساهمة / المبيعات

والمهم في احتساب هذه النسبة هو انها تبقى ثابتة عند كل مستوى من مستويات الانتاج، لأن جميع مكونات هذه النسبة متغيرة وهي المبيعات والتكاليف المتغيرة وبالتالي هامش المساهمة وتبقى ثابتة وصحيحة طالما ان الافتراضات الاساسية لنموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح فاعلة.

وتكمن أهمية هذه النسبة من أنها تحسب لمرة واحدة وتطبق بعدها عن أي مستوى من مستويات الانتاج للحصول على هامش المساهمة عن مستوى مبيعات معين، أو الاجابة على السؤال حول حجم المبيعات الذي يجعل هامش المساهمة بمبلغ معين ومن ثم الأرباح.(Lindsay, 2005: 35).

استخدام نسبة المساهمة الحدية يكون أفضل عادة من استخدام طريقة المساهمة الحدية خاصة في الشركات التي تمتلك أكثر من خط انتاجي واحد، ويعزى ذلك إلى أن الادارة تستطيع معرفة نسبة هامش المساهمة لكل خط على حدة والتركيز على الخطوط الانتاجي ذات نسبة هامش مساهمة أعلى.(الباز، 2014)

**كيف يؤثر التغير في سعر بيع الوحدة، التغير في التكلفة المتغيرة للوحدة والتغير في التكاليف على هامش المساهمة ونقطة التعادل**

| الحالة/ التغير | الأثر على هامش المساهمة | النتيجة / نقطة التعادل |
|---|---|---|
| الزيادة في سعر بيع الوحدة | زيادة | نقص |
| النقص في سعر بيع الوحدة | نقص | زيادة |
| زيادة التكلفة المتغيرة للوحدة | نقص | زيادة |
| نقص التكلفة المتغيرة للوحدة | زيادة | نقص |
| زيادة التكلفة الثابتة | لا تأثر | زيادة |
| النقص في التكلفة الثابتة | لا تأثر | نقص |

## 2.8 تحديد طاقة التعادل

هناك علاقة ارتباط ثابتة بين نسبة استغلال الطاقة الانتاجية وحجم المبيعات، وبالتالي يمكن الوصول إلى نسبة استغلال الطاقة عند كمية التعادل

نسبة استغلال طاقة التعادل = التكاليف الثابتة X نسبة الطاقة المستغلة حاليا/ هامش المساهمة

وكلما كانت نسبة الطاقة المستغلة عند نقطة التعادل منخفضة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا لإمكانية تحقيق الارباح والعكس صحيح.(الباز، 2014)

## 2.9 تحليل التعادل عند تعدد المنتجات

المشكلة التي تواجهنا عند احتساب نقطة التعادل للمنشآت التي تنتج أكثر من منتج واحد هو الإضافة للمتغير الجديد الذي يظهر نتيجة للتعدد وهو متغير المزيج البيعي للأصناف، ويحسب المزيج البيعي في المنشآت الصناعية على أساس كميات البيع، أما في الشركات التجارية فتحسب على أساس القيمة البيعية حيث لا توجد وحدة قياس كمي واحدة تسمح بالمقارنة وبسبب تنوع وتعدد السلع(حنان وكحالة، 1996: 259)

ولتخطي هذه المشكلة نقوم باحتساب المتوسط المرجح لهامش المساهمة :Lindsay, 2005 (62)

تستخدم هذه الطريقة للإجابة على أفضل ترتيب لاحتساب مستوى المبيعات المطلوب من كل صنف لتحقيق الربح المحدد.

ويمكننا تحويل الارباح لعدد من الوحدات كالتالي:

هامش المساهمة = التكاليف الثابتة + الأرباح

## 2.10 تحليل التعادل على الأساس النقدي

عند اعتماد الربح المحاسبي في تحليل التعادل فإن التكاليف المستخدمة في تطبيق النموذج تشمل التكاليف المدفوعة نقدا والتكاليف غير المدفوعة ، أما إذا أردنا احتساب نقطة التعادل طبقا للأساس النقدي، فان ذلك يتحقق عند تساوي الدخل المحقق من المبيعات و المصروفات المدفوعة نقدا فقط.

وتكون نقطة التعادل عند استخدام الربح وفقا للأساس النقدي أقل من نقطة التعادل عند استخدام الربح المحاسبي بسبب انخفاض التكاليف الثابتة.

وعلى الرغم من ان نقطة التعادل وفقا للأساس النقدي لا تمثل كل التدفقات النقدية للمؤسسة، إلا أنها تقدم معلومات مفيدة حول تخطيط النقدية، ومدى تأثير التقلب في المبيعات على درجة السيولة.( كردي، 2010) .

وتساعد نقطة التعادل النقدية في معرفة نقطة إغلاق المصنع، حيث تغطي هامش المساهمة التكاليف الثابتة النقدية فقط، وتبقى التكاليف الثابتة غير النقدية دون تغطية، أي تمثل خسارة، لذا فإن نقطة إغلاق المصنع تقع قبل نقطة التعادل.

نقطة إغلاق المصنع = التكاليف الثابتة النقدية / هامش المساهمة(الباز، 2014).

**قيود وحدود تحليل التعادل** (الباز،2014)

- **لا** يمكن تعريف بعض التكاليف على وجه التحديد متغيرة أو ثابتة.
- التكاليف شبه المتغيرة يصعب استيعابها في تحليل التعادل.
- التكاليف والايرادات لا تميل إلى أن تكون ثابتة.
- قد يتغير مزيج المبيعات تبعا لتغير الاذواق والموضات.
- الانتاجية قد تتأثر بالإضرابات والغياب.
- قد يتغير التوازن بين التكاليف الثابتة والمتغيرة باتباع تكنولوجيا جديدة.

## 2.11 استخدامات أخرى للنموذج

### 2.11.1 الأرباح المستهدفة

عند إضافة الأرباح إلى معادلة نقطة التعادل، نطرح تساؤلاً عن عدد الوحدات التي يجب انتاجها وبيعها لتحقيق دخل التشغيل.(Foster & others, 2009: 130)

= التكاليف الثابتة + دخل التشغيل المستهدف / هامش المساهمة للوحدة

### 2.11.2 هامش الأمان

يرغب المدراء في كثير من الأحيان معرفة مدى قرب أو بعد المبيعات المتوقعة لنقطة التعادل، وتسمى المبيعات بعد نقطة التعادل بهامش الامان.

وفي حال تعدد المنتجات فإن هامش الامان يتم احتسابه من خلال الفرق بين المبيعات المتوقعة ومجموع مبيعات نقطة التعادل.

### 2.11.3 الرافعة التشغيلية

مفهوم الرافعة مأخوذ من الفيزياء ويعني امكانية تحريك كتلة ثقيلة بواسطة قوة صغيرة نسبيا وفي الادارة هناك الرافعة التشغيلية. (الراوي وحميد، 2012 :313).

والرافعة التشغيلية هي مقياس لدرجة حساسية التغير في صافي الارباح التشغيلية عند التغير في نسبة المبيعات، وتعمل الرافعة التشغيلية كمضاعف فكلما كانت الرافعة التشغيلية عالية فإن زيادة المبيعات بنسبة قليلة ستؤدي إلى زيادة أعلى في صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب EBIT( Garrison & Others, 2010: 253)

كما ان الرافعة التشغيلية تعتمد على العلاقة بين إيرادات المبيعات والأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب، وتظهر أهمية الرافعة التشغيلية عندما تمثل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف الكلية.(Laura & Daniela, 2004 : 389)

ويرجع السبب في اعتماد الرافعة التشغيلية على التكاليف الثابتة وليس التكاليف المتغيرة لأن التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة تتناقص مع زيادة الكمية المنتجة، أما التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة فتبقى ثابتة، وبالتالي فإنه كلما زادت التكاليف الثابتة في هيكل تكاليف الشركة كلما زادت حساسية الأرباح للتغير في المبيعات، حيث زيادة المبيعات ستزيد الأرباح بشكل أكبر، وانخفاض المبيعات سيخفض الأرباح بشكل أكبر، وبالتالي فإن استخدام الرفع التشغيلي سيزيد من مخاطر الشركة.( جمعية المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013 :399)

وتحسب درجة الرفع التشغيلي من خلال قسمة التغير في الارباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب/ التغير في المبيعات.

درجة الرافعة التشغيلية = هامش المساهمة / صافي الأرباح التشغيلية

## 2.12 تحليل الحساسية

نحن نستطيع ان نستخدم تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح للتنبؤ بالاختلافات الهامشية لعدد الوحدات المباعة، هذا ما يسمى بتحليل الحساسية والاستجابة لسؤال ماذا لو؟ على سبيل المثال ماذا لو كانت الكمية المباعة أكثر ب10% عما كان متوقع؟ أو أقل ب10% عما كان متوقع؟ وبتطبيق نموذج التكلفة والحجم والربح يكون من السهل تقدير أثر هذه الانحرافات الهامشية على الايرادات والتكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة ومن ثم الأرباح.(Mongiello, 2013: 40).

| البيان | هيكل تكاليف ثابتة عالي | | | هيكل تكاليف ثابتة منخفض | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المبيعات المتوقعة | | | | | | |
| المبيعات المتوقعة | 3000 | +10% | −10% | 3000 | +10% | −10% |
| سعر بيع الوحدة | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| إجمالي المبيعات | 300,000 | 330,000 | 270,000 | 300,000 | 330,000 | 270,000 |
| ت. متغيرة للوحدة | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| إجمالي ت. متغيرة | 150,000 | 165,000 | 135,000 | 150,000 | 165,000 | 135,000 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| هامش المساهمة | 150,000 | 165,000 | 135,000 | 150,000 | 165,000 | 135,000 |
| التكاليف الثابتة | 100,000 | 100,000 | 100,000 | 60,000 | 60,000 | 60,000 |
| الأرباح | 50,000 | 65,000 | 35,000 | 90,000 | 105,000 | 75,000 |

السيناريو الأول عند هيكل تكاليف ثابتة عالي زيادة المبيعات حجم المبيعات بنسبة 10%، فإن الأرباح زادت بنسبة 30%، وهذا بسبب أن الرافعة التشغيلية تساوي 3، وعند انخفاض المبيعات بنسبة 10%،فإن الأرباح انخفضت بنسبة 30% وهذا أيضا بفعل الرافعة التشغيلية.

السيناريو الثاني عند هيكل تكاليف منخفض، كانت الرافعة التشغيلية أقل من السيناريو الأول، فإن التغير في المبيعات بنسبة 10% لم تزداد الارباح سوى بنسبة17%، وانخفضت الارباح بنفس النسبة تبعا لانخفاض المبيعات بنسبة 10%.

ويلاحظ أن نقطة التعادل للسيناريو الأول هي 2000 وحدة وهي تمثل 67% من الوحدات المباعة المتوقعة 3000 وحدة، وأن هامش الامان يمثل 33%، بينما نقطة التعادل في السيناريو الثاني هي 1200 وحدة وهي تمثل 40% من الوحدات المباعة المتوقعة وهامش أمان 60%.

وهذا يعني أن المبيعات الفعلي في السيناريو الأول لو كانت أقل من 67% من المبيعات المتوقعة فإن الشركة سوف تحقق خسارة، بينما لو زادت المبيعات الفعلية في السيناريو الثاني عن 40% من المبيعات المتوقعة فإن الشركة ستحقق أرباحا.

الهدف الرئيسي لتحليل الحساسية هو معرفة أي تأثير واحد من المتغيرات أو عدة متغيرات من المدخلات على المخرجات، في بعض القرارات يمكنك ان تستخدم نموذج فردي لاختبار عدة بدائل.

# الفصل الثالث

**السجلات غير المكتملة والمنازعات المالية**

## 3.1 مقدمة:

العديد من الشركات الصغيرة لا تحتفظ بسجلات قيد مزدوج كاملة. وبالنسبة لهم فإن سجل مقبوضات ومدفوعات نقدي بسيط قد يكون كافيا. ومن شأن نظام كامل مع سجل اليومية وحسابات الاستاذ توفير معلومات أفضل وتكون أقل عرضة للخطأ. ولكن ليس هناك قانون يقول ان الدفاتر يجب أن تكون وفقا للقيد المزدوج. والمشكلة مع السجلات غير المكتملة، عندما يتعلق الأمر بإعداد حسابات الفترة والقوائم المالية، هو أنها لا توضح القصة بأكملها. لا يوجد سجل مدينين أو دائنين ولا مخزون، وفي بعض الحالات القليل من تحليل الدخل والإنفاق أو تحديد رأس المال والإيرادات. في نظام القيد المزدوج هذه الحسابات سوف تصور في دفتر الأستاذ. اما في نظام الحسابات غير المكتمل يجب أن تحسب أو تستخرج، وعند وصوله إلى الربح في نهاية العام والخسائر والميزانية العمومية تعتمد بشكل كبير على تطبيق مفهوم "المعادلة المحاسبية. يتم تعريف هذا على النحو التالي: الأصول تساوي حقوق الملاك "رأس المال بالإضافة إلى الخصوم أو الأصول – الخصوم = رأس المال. وهكذا يمكن تحديد قيمة رأس المال في أي نقطة في الوقت المناسب(ICBGlobal)

غالبا ما يواجه المحاسبون مشاكل إعداد الحسابات بالاعتماد على التسجيلات غير المكتملة ، وقد عرفت التسجيلات غير المكتملة على أنها قائمة الوضع المالي عند نقص بعض أو كل المعلومات المحاسبية الرئيسية، والتي بالطرق العادية تسجل في الدفاتر المحاسبية والحسابات الختامية.**(CPA:2008)**

## 3.2 إعداد الحسابات من سجلات غير مكتملة

يمكن تلخيص خطوات إعداد الحسابات من سجلات ناقصة على النحو التالي:**(CPA: 2008)**

(أ) تسجيل الأرصدة الافتتاحي.

(ب) إعداد ملخص النقدية وحسابات البنوك

(ج) جدولة المدينين والدائنين.

(د) التأكد، بالتشاور مع العميل، أن مبلغ المخزون يبدو معقولا، مع مراعاة طبيعة التجارة وظروف العمل.

(هـ) إجراء تسويات نهاية العام

(و) إعداد الحسابات الختامية من المعلومات وبالتالي تجميعها.

## 3.3 نظام القيد المفرد

هي طريقة التسجيل التي يتم من خلالها قيد طرف واحد من العملية وهي الطرف الخارجي الآخر الذي يتعامل معه المشروع

### خصائص طريقة القيد المفرد (The Institute Of Charterd Accountants Of India, 2011)

1) هي طريقة غير دقيقة وغير علمية وغير نظامية في تسجيل احداث المشروع
2) غالبا لا يوجد تسجيلات للحسابات الحقيقية والحسابات الشخصية، وفي أغلب الحالات يتم تسجيل العمليات الخاصة بالنقد.
3) دفتر الصندوق يخلط بين التسجيلات الخاصة بالمشروع وبين العمليات الخاصة بالملاك.
4) لا يوجد اتساق في التسجيلات، والنظام ربما يختلف من مشروع لآخر اعتماداً على المتطلبات وملاءمة المشروع.
5) الأرباح بموجب هذه الطريقة تقديرية، والربح الحقيقي والصحيح لا يمكن تحديده، ونفس الشئ في الوضع المالي في حال غياب الميزانية العمومية.

### أنواع طريقة القيد المفرد(ADVANCED ACCOUNTING, 2010)

**القيد المفرد الصافي:** بهذه الطريقة يتم مسك فقط دفاتر للحسابات الشخصية، ولا تتوفر أي معلومات حول حسابات الصندوق والبنوك والمبيعات والمشتريات ...، وبالنظر إلى فشل هذه الطريقة في تزويد المعلومات الاساسية مثل الصندوق وغيره وهذه الطريقة لا وجود عملي لها.

**القيد المفرد البسيط:** بموجب هذه الطريقة يتم مسك دفاتر للحسابات الشخصية ودفتر الصندوق فقط ، وهي تسجل بموجب أساسيات نظرية القيد المزدوج، وما يسجل في دفتر الصندوق ما يتعلق بالحسابات الشخصية فقط، ولا يوجد أي حسابات أخرى في حساب الاستاذ، المتحصلات النقدية من الذمم المدينة والمدفوعات النقدية للذمم الدائنة تسجل ببساطة على الفواتير الصادرة او المستلمة حسب الحالة.

**القيد المفرد الشبيهة:** بهذه الطريقة يتم مسك دفاتر الشخصية ودفتر الصندوق وبعض دفاتر حسابات الفروع، والدفاتر الرئيسية التي يتم مسكها هي دفتر المبيعات ودفتر المشتريات ودفتر الفواتير،

ولا يوجد قيود منفصلة تتعلق بالخصومات والتي تسجل في الحسابات الشخصية، بالاضافة إلى توفر معلومات مبعثرة حول بعض العناصر المهمة للمصروفات مثل الاجور والايجار، وفي الحقيقة هذه الطريقة هي البديلة عن طريقة القيد المزدوج في التسجيل.

**مقارنة بين طريقة القيد المزدوج وطريقة القيد المفرد** Maheshwari, S. K. S. N. M. (2009)

1. وفقا لطريقة القيد المزدوج تسجل طرفي الاحداث، بينما وفقا لطريقة القيد المفرد تسجل طرفي القيد لبعض المعاملات، أو طرف واحد.
2. وفقا لطريقة القيد المزدوج يتم تسجيل الاحداث الخاصة بالحسابات الشخصية والحقيقية والاسمية، بينما وفقا لطريقة القيد المفرد تسجل الاحداث الخاصة بالحسابات الشخصية والصندوق.
3. ميزان المراجعة يمكن اعداده وفقا لطريقة القيد المزدوج، لذا فإن الدقة الحسابية يمكن أن يتم فحصها، بينما وفقا لطريقة القيد المفرد فلا يمكن إعداد ميزان المراجعة والدقة الحسابية لا يمكن فحصها.
4. بطريقة القيد المزدوج فإن الارباح والخسائر الحقيقية يمكن إيجادها، بينما باتباع طريقة القيد المفرد فإن الأرباح والخسائر يمكن فقط تقديرها.
5. يعتبر نظام القيد المزدوج كنظام أصيل من قبل المحاكم، ومن قبل مصلحة ضريبة الدخل.

تتبع معظم المشروعات طريقة القيد المزدوج في التسجيل، بينما المشروعات الصغيرة هي التي تتبع طريقة القيد المفرد.

## 3.4 التثبت من الأرباح باستخدام طريقة مقارنة رأس المال

ووفقا لنظام التسجيلات غير المكتمل يمكن التثبت من الأرباح أو الخسارة للفترة باستخدام أي من الطريقتين التاليتين.( Chandra, B. D., & Bose,2010)

- بيان قائمة الوضع المالي أو طريقة المقارنة رأس المال.
- طريقة التحويل أو إعداد المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية.

وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة صافي الثروة، وطريقة قائمة الوضع المالي.

رأس المال الختامي – رأس المال الافتتاحي = الأرباح

وتسخدم هذه الطريقة في حال عدم وجود أي قيود محاسبية

الحالات التي يتم فيها تسجيل الحسابات المتعلقة بالذمم المدينة والدائنة باتباع طريقة القيد المزدوج وفي بعض الاحيان لا يتم التسجيل لا تسمى هذه طريقة قيد مفرد والسبب في ذلك يعود للخلط بين طريقة القيد المزدوج وطريقة القيد المفرد.

الأرباح = صافي الاصول الختامي – صافي الاصول الافتتاحي + المسحوبات – رأس المال الافتتاحي(Stein, 2004)

المعاملات التجارية التي يتم تسجيلها وفقا لرغبة أصحاب المشروع دون اتباع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما وبالتالي فإنه من غير الممكن إعداد حساب الأرباح والخسارة لمعرفة الأرباح الإجمالية أو صافي أرباح الشركات دون توفر بيانات كافية. وهكذا يتم احتساب صافي نتائج الأعمال دون إعداد حسابات الأرباح والخسائر وفقا لطريقة صافي الثروة، ويتم احتساب قيمة الثروة الصافية بالفرق بين رأس المال نهاية الفترة ورأس المال الافتتاحي، مفهوم أساس هذا الأسلوب هو أنه إذا كان التدفق الداخل أكبر من التدفق الخارج يشير ذلك إلى الربح والعكس صحيح(Tulsian, 2010)

## 3.5 طرق تقدير الأرباح

1.بيان قائمة الوضع المالي.

2. بيان الربح أو الخسارة.

### بيان قائمة الوضع المالي:

هو بيان الأصول والخصوم لمعرفة رأس المال عند اتباع طريقة القيد المفرد. فإنه لا يمكن أن نطلق عليه الميزانية العمومية لأن المبالغ المبينة فيها ليست مستخرجة من حسابات دفتر الأستاذ تحت نظام القيد المزدوج. مثل الميزانية العمومية، بحيث تظهر جميع الأصول في الجانب الأيمن وتظهر جميع الخصوم في الجانب الأيسر.

## بيان الأرباح والخسائر

حساب الأرباح والخسائر لا يمكن إعداده بموجب نظام القيد المفرد حيث لا يتم مسك أي حسابات اسمية. ومع ذلك يمكن الحصول على الرقم التقريبي للربح أو الخسارة بالطريقة غير المباشرة من خلال مقارنة أرقام رأس المال في بداية ونهاية الفترة المالية. وفيما يلي الخطوات المتبعة في إطار هذا الأسلوب لمعرفة الربح أو الخسارة لفترة معينة.

1. التحقق من الرصيد الافتتاحي لرأس المال والرصيد الختامي لرأس المال من خلال إعداد بيان الوضع المالي أول الفترة و بيان قائمة الوضع المالي نهاية الفترة على التوالي.
2. إضافة أي مبلغ من المسحوبات لرأس المال نهاية الفترة.
3. خصم أي مبلغ إضافي لرأس المال خلال الفترة.
4. التأكد الزيادة في رأس المال نهاية الفترة عن رأس المال بداية الفترة للحصول على الأرباح.
5. خصم الاهلاكات والفوائد من الأرباح الاجمالية.
6. إضافة الفائدة على المسحوبات، إن وجدت، إلى الربح الإجمالي.

## 3.6 الفرق بين الميزانية العمومية وبيان قائمة الوضع المالي

كل من الميزانية العمومية وبيان الوضع المالي تظهر المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض بعدة طرق.( Maheshwari. 2009)

1. يتم إعداد الميزانية العمومية من خلال ميزان المراجعة والذي يستخرج على أساس حسابات دفتر الأستاذ. في حين أن بيان الوضع المالي هو حسابات دفتر الأستاذ يتم الحصول على بياناته من مصادر معلومات أخرى.

2. يفترض في إعداد الميزانية العمومية إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة في حين أنه قد لا يكون هذا هو الحال في حالة بيان لقائمة الوضع المالي.
3. أي حذف أو سهو في تسجيل الاصول والخصوم يمكن أن يراقب باستخدام الميزانية العمومية، بينما يصعب تتبع الحذف والسهو باستخدام طريقة قائمة الوضع المالي.
4. الميزانية العمومية معدة أساسا لإظهار المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، في حين أن بيان قائمة الوضع المالي يساعد في التحقق ليس فقط على الوضع المالي ولكن أيضا الربح الذي يحققه الأعمال

خلال فترة معينة.

5. يتم أخذ حساب رأس المال المبين في الميزانية العمومية من واقع دفتر الأستاذ. في حين أن رصيد حساب رأس المال في بيان قائمة الوضع المالي يمثل زيادة الأصول على الخصوم في تاريخ معين.

**طريقة التحويل (إعداد حساب الارباح والخسائر والميزانية العمومية من السجلات غير المكتملة)**

طريقة التحويل هي إعداد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، والميزانية العمومية كما في نظام القيد المزدوج من السجلات غير المكتملة ، ومع ذلك، وإعداد الحسابات الختامية من سجلات غير كاملة ينطوي على جمع المعلومات المطلوبة من مصادرها المختلفة والمعلومات الناقصة يمكن جمعها من خلال إعداد الحسابات والقوائم التالية: Chandra, B. D., & (Bose,2010).

1. **قائمة الوضع المالي الافتتاحية:** رأس المال في بداية الفترة يمكن التأكد من خلال إعداد البيان الافتتاحي.

2. **دفتر النقد:** يوضح الرصيد الافتتاحي والختامي لأرصدة الصندوق والبنوك ، ودفتر الصندوق يساعد في الحصول على العناصر المفقودة مثل المقبوضات من المدينين ، والمبيعات النقدية، ومدفوعات الدائنين والمشتريات النقدية.

3. **حساب إجمالي المدينين.** هذا الحساب هو عادة يساعد في معرفة كل من المبيعات الآجلة و الرصيد الافتتاحي والنهائي للمدينين. في بعض الأحيان، فإن مجموع المدينين من الأرصدة الافتتاحية والختامية المتاحة من السجلات، والنقدية المستلمة من المدينين المتاحة من جانب المقبوضات في دفتر النقدية. في مثل هذه الحالةفإن المبيعات الآجلة يمكن التأكد منها من خلال إعداد حساب إجمالي المدينين.

4. **حساب إجمالي الدائنين.** هذا الحساب هو عادة يساعد في معرفة كل من المشتريات الآجلة و الرصيد الافتتاحي والنهائي للدائنين. في بعض الأحيان، فإن مجموع الدائنين من الأرصدة الافتتاحية والختامية المتاحة من السجلات، والنقدية المدفوعة للدائنين المتاحة من جانب المدفوعات في دفتر النقدية. في مثل هذه الحالة فإن المتشريات الآجلة يمكن التأكد منها من خلال إعداد حساب إجمالي الدائنين.

## 3.7 التحكيم والمنازعات المالية

إن إحالة المنازعات التي تنشب بين أطراف النزاع إلى القضاء يتصف بطول الاجراءات والتعقيد، الأمر الذي يتعارض مع المبادئ الأساسية للمعاملات الاقتصادية المالية والتجارية وهما السرعة والائتمان، لهذا كان لا بد من التطلع إلى وسائل أخرى أسهل وأسرع لحل المنازعات التجارية فكان التحكيم بشكله الحديث كوسيلة غير قضائية لتسوية هذه المنازعات.( السوفاني، 2010: 13). وعرف قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000م في المادة (5) فقرة (1) اتفاق التحكيم على انه اتفاق بين طرفين أو أكثر يقضي بإحالة كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو قد تنشأ بشأن علاقة قانونية معينة تعاقدية كانت أو غير تعاقدية، ويجوز أن يكون اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد أو اتفاق منفصل.

"عرف التحكيم قانونا بانه هو نظام لتسوية المنازعات عن طريق افراد عاديين يختارهم الخصوم، اما مباشرة او عن طريق وسيلة اخرى يرضونها، ومن حيث مفهوم التحكيم فهو ضرب من القضاء الخاص، يقوم على مبدأ سلطة الادارة، أي ان اطراف النزاع او اطراف العلاقة، تتفق فيما بينها على اللجوء الى التحكيم في حل خلافاتها ومنازعاتها التي قد تحصل او حصلت، وهو تخلي من المتعاقدين او الخصوم عن حقهم في اللجوء الى القضاء، واعتمادهم التحكيم كسبيل لحل الخلاف بينهم". (العمري، 2012: 2).

وعرف أخرون التحكيم على أنه "نظام قضائي خاص، يختار فيه الاطراف قضاتهم، ويعهدون إليهم بمقتضى اتفاق مكتوب، بمهمة تسوية المنازعات التي قد تنشأ أو نشأت بالفعل بينهم بخصوص علاقتهم التعاقدية أو غير التعاقدية، والتي يجوز حسمها بطريق التحكيم، وفقا لمقتضيات القانون والعدالة واصدار قرار قضائي ملزم لهم". (حليمة، 2014: 7)

فالتحكيم إذن هو سلطة قضائية خاصة يتقيد بموجبه أطراف النزاع بنتائج قرار التحكيم من أجل فض النزاع بسرعة وجهد أقل حيث حدد القانون صلاحيات المحكم الزمنية لفض النزاع بأقصى حد سنة.( حلس، 2012: 3).

### 3.7.1 أهمية التحكيم

إن خلق بيئة استثمارية يستلزم بالدرجة الاولى توفير مناخ قانوني ملائم، ويعد التحكيم التجاري من اهم ادوات فض النزاعات حيث توفر السرعة والسهولة التي يبحث عنها المستثمر بعيدا عن البيروقراطية والتعقيد التي تعيق البيئة التجارية (الانظمة التجارية السعودية ومتطلبات التنمية: 60).

وتأتي أهمية التحكيم من كونه أهم الوسائل المساعدة للقضاء الرسمي في فض النزاعات التجارية واحقاق العدالة، خاصة في ظل بطء عملية التقاضي وتعقيداتها، حيث يساهم التحكيم التجاري في تخفيف العبء الملقى على عاتق قضاء الدولة. (فضة ودرغام،2012: 2).

وللتحكيم اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، ففي لجوء طرفا النزاع الى التحكيم ضمانا لسرعة الفصل في النزاع باقل مجهود وفي اقل وقت ممكن، مع ضمان العدالة في الفصل في النزاع مع بساطته وسهولته ويسره، اذ ان التحكيم ليس له شروط معينة أو اجراءات يجب ان تتبع، بل هو ابسط من مجرد رفع الدعوى امام المحكمة.( العمري: 2013 )، حتى أصبح التحكيم هو أساس المنظومة السائدة في التسوية الودية لمنازعات الاطراف.( نصار، 2012)

وتأتي أهمية التحكيم في قطاع غزة بشكل خاص، من عدم وجود قضاء مستقل للفصل في المنازعات التجارية، فغالبية القضايا المتعلقة بالخلافات والمنازعات المالية يتم تحويلها من قبل القضاة إلى خبراء ومحكمين مختصين في مجال التجارة والأعمال لفض النزاع.

**مزايا التحكيم** (العمري، 2014: 25)

– السرعة في الاداء: لوجود محكمين متفرغين لحل القضية، كما نصت المادة(38) فقرة(2) من قانون التحكيم الفلسطيني على وجوب اصدار قرار التحكيم خلال اثنى عشر شهرا، ونصت المادة(20) من نفس القانون على وجوب مباشرة لجنة التحكيم عملها فور إحالة الخلاف إليها بعد قبولها مهمة التحكيم.

– تمتاز بقصر فترة التحكيم ، كلما كانت البيانات المتوفرة ملائمة لاتخاذ قرار التحكيم حيث بطول الفترة تفقد البينات أهميتها وخاصة ما يتعلق بالمستندات الخارجية والشهود وغيره من أدلة الاثبات.

– الاقتصاد في المصروفات؛ ان نفقات التحكيم اقل كثيرا من نفقات رسوم المحاكم واتعاب المحاماة واجراءات التنفيذ.

– السرية: جلسات التداول تبقى سرية بين لجنة التحكيم وأطراف النزاع، ولا يحضر هذه الجلسات سواهم، بينما في المحاكم الرسمية يتم التداول أمام الحضور وعلنا.

– نصت المادة (8) من قانون التحكيم الفلسطيني على أن المحكمين يتم اختيارهم برضا الطرفين، وفي حال اختلف الفرقاء يعين كل منهم محكم ويختار المحكمين محكما مرجحا فيما بينهم، وهذا الاجراء غير متوفر في القضاء حيث لا يحق للفرقاء اختيار القاضي.

### 3.7.2 أشكال التحكيم:(درغام وفضة:2014)

**يقسم التحكيم وفقا للإرادة في إنشائه**

**التحكيم الاختياري:** هو التحكيم الذي تتوافق فيه الارادات على اللجوء للتحكيم لإحالة أي نزاع قد ينشأ بين الخصوم إلى التحكيم للفصل فيه.

**التحكيم الاجباري:** هو التحكيم الذي يجبر فيه القانون الأشخاص اللجوء إلى التحكيم، فمثلا القانون السوري يلزم الخصوم اللجوء للتحكيم في القضايا العمالية مثلا، والقضايا الجمركية.

**وفقا لطريقة اختيار المحكم واجراءات التحكيم**

**تحكيم حر:** هو ذلك النوع من التحكيم الذي يختار فيه الخصوم محكميهم مباشرة، ويحددون فيه المواعيد والمهل، واجراءات التحكيم حتى لو اتفقوا الخصوم على تطبيق اجراءات هيئة معينة طالما أن التحكيم يتم خارج إطار تلك المنظمة.

**تحكيم مؤسساتي:** هو الذي يتم فيه تعيين المحكمين من قبل هيئة أو منظمة تم إحالة الأمر إليها من قبل الخصوم.

**وفقا لسلطة المحكم:**

**تحكيم بالقضاء(مقيد):** عندما يكون المحكم ملزما بتطبيق قانون موضوعي ما مثلا قانون التحكيم الفلسطيني رقم(1) لسنة 2000.

**تحكيم بالصلح(مطلق):** عندما يكون المحكم غير ملزم بتطبيق أي قانون موضوعي.(العيسى، عبد الحنان، 2011: 13).

**وفقا لمكان صدوره:**

**التحكيم المحلي :** هو ذلك التحكيم الذي لا يتعلق بمسائل التجارة الدولية، وتكون جميع عناصره داخل دولة ما وقد حدد قانون التحكيم الفلسطيني رقم (1) لسنة 2000، "يكون التحكيم محليا إذا لم يتعلق بالتجارة الدولية وكان يجري في فلسطين".

**التحكيم الدولي :** هو ذلك التحكيم الذي يرتبط بأحد عناصره بالتجارة الخارجية، والهدف منه هو طمأنة المستثمرين الأجانب الذي يخشون المحاكم الوطنية والتي ربما تتصف في كثير من دول العالم الثالث

ببطء الاجراءات، فيلجأون للتحكيم الدولي لإنهاء النزاع، ونص قانون التحكيم الفلسطيني رقم(1) لسنة 2000 "دولياً إذا كان موضوعه نزاعاً يتعلق بمسألة من المسائل الاقتصادية أو التجارية أو المدنية وذلك في الأحوال الآتية:

1- إذا كانت المراكز الرئيسة لأطراف التحكيم تقع في دول مختلفة وقت إبرام اتفاق التحكيم، فإذا كان لأحد الأطراف أكثر من مركز أعمال فالعبرة بالمركز الأكثر ارتباطاً باتفاق التحكيم، أما إذا لم يكن لأحد الأطراف مركز أعمال فالعبرة بمحل إقامته المعتاد.

2- إذا كان موضوع النزاع الذي يشمله اتفاق التحكيم مرتبطاً بأكثر من دولة.

3- إذا كان المركز الرئيس لأعمال كل طرف من أطراف التحكيم يقع في نفس الدولة وقت إبرام اتفاق التحكيم وكان أحد الأماكن الآتية يقع في دولة أخرى:

أ- مكان إجراء التحكيم كما عينه اتفاق التحكيم أو أشار الى كيفية تعيينه.

ب-مكان تنفيذ جانب جوهري من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية أو التعاقدية بين الأطراف.

ت-المكان الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع."

**التحكيم الأجنبي** : المعيار الوحيد لتحديد التحكيم الاجنبي وفقا لقانون التحكيم الفلسطيني رقم(1) لسنة 2000 هو المعيار الجغرافي، فنصت الفقرة الثالثة من المادة(3) على اعتبار التحكيم أجنبياً إذا جرى خارج فلسطين.

**3.7.3 مشاكل التحكيم المالي:** .(فروانة، 2014 :46 )

كذلك من أهم مشاكل التحكيم المالي فيما يتعلق بالمنازعات التجارية في قطاع غزة:.

1- عدم إلمام المحكم(المالي) للنواحي القانونية وما تتطلبه من إجراءات : عدم توفر الخبرة القانونية لدى المحاسبين المكلفين بأداء التحكيم المالي في قطاع غزة، خاصة عندما تشكل هيئة التحكيم من محكم واحد الأمر الذي يساهم ببطلان قرار التحكيم

2- غياب الاستقلالية والحياد: عدم التزام بعض المحكمين الماليين بما نصت عليه المادة رقم(12) والمادة(26) من قانون التحكيم الفلسطيني والتي أوجبت المحكم بالإفصاح عن أي ارتباطات بأحد طرفي النزاع قد تشكك في حياديته واستقلاله.

(27) من اللائحة التنفيذي ما هو من شانه أن يثير الشكوك حول حيادية المحكم واستقلاليته.

ومع ذلك لا زال اختيار المحكم من قبل طرفي النزاع لا يراعي ما بينته المادة المذكورة.

3- افتقار البيانات المالية للمصداقية: عدم صحة البيانات المالية وتمثيلها لحقيقة المركز المالي الفعلي للشراكة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- قصور لدى ادارات الكثير من الشركات العاملة في قطاع غزة إلى مسك حسابات نظامية تمثل حقيقة المركز المالي للنشاط، وأن الهدف من مسك هذه الحسابات لا يتعدى الحصول على إخلاء طرف من الدوائر الضريبية بقصد التهرب الضريبي، والتي غالبا ما تقدم للمحكم والخبير عند نشوء الخلاف بين الشركاء.
- تدني المستوى المهني عند الكثير من المحاسبين الممارسين للمهنة، وسهولة الحذف والتعديل على البرامج المحاسبية دون أي رقابة.
- عادة ما يكون المدقق هو نفسه المحاسب الذي أعد البيانات، أو ساهم بجزء كبير في إعدادها.

4- اعتقاد الكثير من ممارسي مهنة التحكيم المالي بأنها وسيلة ومصدر دخل إضافي لهم، وبالتالي يقعون في أخطاء ربط الأداء المهني بمستوى الأتعاب

## 3.8 حجية الدفاتر التجارية ضد التاجر(شققة، 54:2014)

للدفاتر التجارية حجية كاملة في الإثبات ضد التاجر الذي صدرت منه سواء في ذلك أكان الخصم الذي يتمسك تاجرا أم غير تاجر، وسواء أكان الدين تجاريا أم مدنيا، وسواء أكانت الدفاتر منتظمة أم غير منتظمة . وتفسير حجية الدفاتر التجارية على صاحبها بان البيانات الواردة فيها تعتبر بمثابة إقرار كتابي من التاجر . وتفريعا على ذلك يجب تطبيق قاعدة عدم جواز تجزئة الإقرار . فلا يجوز لمن يريد ان يستخلص منها دليلا لنفسه إن يجزئ ما ورد فيها، ويستبعد منه ما كان مناقضا لدعواه . فلو ذكر التاجر في دفتر اليومية مثلا انه باع بضاعة إلى شخص ما وأنه لم يستوفي الثمن فلا يجوز للمشتري أن يطالب التاجر بالبضاعة ويعتمد على دفاتر هذا التاجر في إثبات البيع ثم يدعي انه قد دفع الثمن، بل انه بالخيار بين أن يتمسك بما ورد في الدفتر كاملا أو أن يطرحه كاملا ويقدم دليلا أخر. وكذلك الحكم إذا أقر التاجر في دفاتره مدين لأخر وذكر انه كله أو دفع جزءا منه، فان مثل هذا الاقرار لا يتجزأ.

كما عرضت المادة (7) من قانون البينات الفلسطيني أدلة الإثبات وهي:

1) الأدلة الكتابية
2) الشهادة
3) القرائن
4) الإقرار

5) اليمين

6) المعاينة

7) الخبرة

وحصرت المادة (8) من قانون البينات الأدلة الكتابية في:

1) السندات الرسمية 2) السندات الفرعية 3) السندات غير الموقع عليها

وعرف قانون البينات الفلسطيني في المادة (9) السندات الرسمية على أنها السندات التي ينظمها الموظفون العموميون ومن في حكمهم الذين من اختصاصهم تنظيمها طبقاً للأوضاع القانونية، أما السندات التي ينظمها أصحابها ويصدقها الموظفون العموميون ومن في حكمهم الذين من اختصاصهم تصديقها طبقاً للقانون فتعتبر رسمية من حيث التاريخ والتوقيع فقط.

وتكون السندات عرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بإمضاءاتهم أو بأختامهم أو ببصماتهم.

كما اوضح قانون البينات الفلسطيني في المادة رقم (21) السندات غير الموقع عليها والمتمثلة في دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار، غير أن البيانات الواردة فيها عما ورده التجار تصلح أساساً يجيز للقاضي أن يوجه اليمين المتممة لأي من الطرفين. ووفقا للمادة (22) من نفس القانون فإن دفاتر التجارة حجة عليهم منتظمة كانت أو غير منتظمة.

و إذا كانت هذه الدفاتر منتظمة فلا يجوز تجزئة ما ورد فيها إلا بتقديم دليل عكسي.

إن عدم إدارة حسابات منتظمة كانت السبب وراء نشوء المنازعات المالية في قطاع غزة(حلس،2012)، ومن واقع التجربة العملية فإن معظم التجار في قطاع غزة يديرون حسابات غير منتظمة مثل مسك حسابات تتعلق بالذمم المدينة والدائنة، ووفقا للفقرة السابقة من قانون البينات الفلسطيني والتي جعلت من الحسابات غير المنتظمة حجة على التجار، فإن هذه الدراسة ركزت على دراسة واستقراء هامش المساهمة للأصناف من الحسابات غير النظامية وعكسها على إجمالي الكميات المباعة باستخدام طريقة هامش المساهمة في علاقات التكلفة والحجم والربح لتقدير الأرباح محل الخلاف بين المتخاصمين.

# الفصل الرابع

**حالات عملية لاستخدام نموذج تحليل العلاقة بين**

**التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية**

**مقدمة:**

بعد استعراض الاطار النظري للتحكيم المالي والاطار النظري لنموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح وأيضا الاطار النظري للحسابات غير المكتملة، كان لا بد من الوقوف على بعض الحالات العملية للتعرف على أهمية استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية من الناحية العملية وكيفية تطبيق النموذج في تقدير الأرباح بالدقة وبالسرعة الممكنة.

## 4.1 الحالة الأولى: شركة ألبان تجارية

تأسست الشركة للعمل في مجال تجارة المواد الغذائية في منتصف عام 2008، لتمارس عملها في مجال المواد الغذائية تجارة الألبان ومشتقاتها، وقد اعتمدت الشركة على شراء أصنافها من مصانع الضفة الغربية، وقد استمرت الشركة في نشاطها خلال الاعوام منذ تأسيسها وحتى تاريخ توقفها عن العمل مع نهاية شهر أكتوبر من العام 2012.

تدير الشركة حسابات غير مكتملة الهدف منها متابعة أرصدة الذمم المدينة والذمم الدائنة فقط. ومن أهم نقاط ضعف الجهاز الرقابي والنظام المحاسبي في الشركة عدم توفر دفتر صندوق للشركة، غياب كرت مخزن وحسابات رقابية على المخازن. وهذا ناتج عن عدم اكتمال تسجيلات دفاتر المبيعات والمشتريات.

عدد النقلات الواردة من مصانع الضفة خلال الفترة محل التحاسب هي 240 نقلة، أي بمتوسط شهري 4.6 نقلة.

عدد المشاطيح في النقلة الواحدة هي 18 مشطاح في السيارة.

المعلومات التي تم الحصول عليها من الدفاتر المحاسبية وكشوفات المشتريات الواردة من الموردين.

الأصناف التي تتعامل بها الشركة، ونسبة تمثيل كل صنف في الطلبية.

**جدول رقم(1)**

**يوضح نسبة تمثيل الأصناف في الطلبية**

| الصنف | الوحدة | عدد والحدات في الكرتونة | عدد الكراتين في المشطاح | نسبة التمثيل في الطلبية الواحدة |
|---|---|---|---|---|
| لبن | حبة | 24 | 84 | 16.70% |
| شمينت | حبة | 48 | 63 | 16.70% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| لبن اب صغير | حبة | 24 | 84 | 11.10% |
| لبن فراولة | حبة | 24 | 84 | 11.10% |
| شوكو | حبة | 48 | 63 | 11.10% |
| لبن اب كبير | حبة | 24 | 72 | 5.60% |
| اكسترا | حبة | 18 | 40 | 11.10% |
| سلطات صغير | حبة | 36 | 40 | 5.60% |
| حليب | حبة | 24 | 40 | 11% |

بالإضافة إلى الأصناف أعلاه تقوم الشركة بتوزيع أصناف مرتديلا، ومن واقع السجلات المحاسبية تبين أن متوسط البيع اليومي من المرتديلا 1200 شيكل يوميا، بنسبة هامش ربح 10%، وعدد أيام العمل والتوزيع هي 25 يوم شهريا، وأن مصاريف التسويق والتوزيع والتكاليف الأخرى تم شملها ضمن التكاليف الثابتة والتي تم توزيعها على أصناف الألبان، واعتبار صنف المرتديلا مساند وليس رئيسياً في العمل وتقوم الشركة بشرائه من قطاع غزة.

**جدول رقم(2)**

**يوضح مصروفات الشركة التي توافق عليها الأطراف خلال فترة التحاسب**

| ملاحظات | المبلغ شيكل |
|---|---|
| رواتب الادارة | 212,000 |
| م. محروقات | 101,840 |
| م. اتصالات وجوال وانترنت | 5,800 |
| م. نثرية وعمومية خلال الفترة | 4,500 |
| م. ضريبة السيارة | 2,800 |
| م. الأتعاب المحاسبية | 6,900 |
| م. تأمين | 1,300 |
| م. ترخيص | 9,337 |
| م. صيانة | 70,630 |
| م. مطبوعات وقرطاسيه | 6,700 |
| م. نقل ومزليق | 217,725 |
| م. اذونات زراعة | 6,275 |

| | |
|---|---|
| م. مرابحات | 14,475 |
| م. سرقات مثبتة بمحضر شرطة نقدا + فيتا | 16,700 |
| م. تأسيس الشركة | 200 |
| م. ترخيص البلدية | 1,000 |
| م. ايجار | 22,750 |
| خسارة يد هميلخ | 6,000 |
| م. مصاريف كهرباء | 32,820 |
| م. مشاطيح | 8,422 |
| م. خسائر رأسمالية للثلاجة | 14,400 |
| م. ضرائب | 30,160 |
| م. اخرى | 5,050 |
| م. انحراف 1% فرق مشتريات لم تباع | 136,644 |
| م. ديون معدومة | 6,200 |
| **940,628** | |

وبالاستناد إلى الدفاتر والسجلات المحاسبية غير المكتملة تبين أن هناك اختلاف في أسعار الشراء لنفس الصنف بين الفترة والأخرى، وبالتالي تغير في أسعار البيع، وأن مبيعات الجملة تمثل 60% من إجمالي المبيعات و40% توزيع سيارات التجزئة بإقرار مدير الشركة، تم التأكد من صحة هذه النسب بالرجوع إلى دفاتر تجار الجملة وبإعادة الاحتساب للكميات تبين منطقية التمثيل ، مع ملاحظة اختلاف أسعار بيع الجملة عن أسعار التوزيع، وبالدراسة المعمقة للسجلات المحاسبية غير المكتملة تبين للباحث بانه ومع اختلاف أسعار البيع ارتباطا بتغير أسعار الشراء إلا أن هامش المساهمة يبقى ثابتاً لكل من مبيعات الجملة ومبيعات التجزئة.

ولمعرفة هامش المساهمة لكل صنف على حدة تم القيام بدراسة عينة من فواتير مبيعات الجملة للأصناف وعينة من فواتير مبيعات التجزئة المتعلقة بالذمم المدينة وكانت النتيجة كالتالي:

**جدول رقم (3)**

**يوضح هامش المساهمة المرجح للأصناف**

| الصنف | الوحدة | هامش مساهمة الجملة 60% | هامش مساهمة التجزئة 40% | المتوسط المرجح لهامش المساهمة |
|---|---|---|---|---|
| لبن | كرتونة | 1.8 | 2.5 | 2.08 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| شمينت | كرتونة | 3.5 | 4.5 | 3.9 |
| لبن اب صغير | كرتونة | 1.8 | 2.5 | 2.08 |
| لبن فراولة | كرتونة | 1.8 | 2.5 | 2.08 |
| شوكو | كرتونة | 3.5 | 4.5 | 3.9 |
| لبن اب كبير | كرتونة | 0.8 | 1.5 | 1.08 |
| اكسترا | كرتونة | 2.7 | 3.5 | 3.02 |
| سلطات صغير | كرتونة | 1.9 | 3 | 2.34 |
| حليب | كرتونة | 3.5 | 4.5 | 3.9 |

**جدول رقم(4)**

**يوضح احتساب نقطة التعادل**

| الصنف | الوحدة | المزيج البيعي % (1) | المساهمة الحدية للوحدة (2) | المتوسط المرجح للمساهمة الحدية للوحدة (3)=(1)*(2) | إجمالي التكاليف الثابتة (4) | نقطة التعادل بالوحدة =(4)/مجموع(3) (5) | نصيب الصنف من نقطة التعادل (5)*(1) (6) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لبن | كرتونة | 16.70% | 2.08 | 0.34736 | 940,628 | 330154 وحدة من إجمالي الأصناف | 55,136 |
| شمينت | كرتونة | 16.70% | 3.9 | 0.6513 | | | 55,136 |
| لبن اب صغير | كرتونة | 11.10% | 2.08 | 0.23088 | | | 36,647 |
| لبن فراولة | كرتونة | 11.10% | 2.08 | 0.23088 | | | 36,647 |
| شوكو | كرتونة | 11.10% | 3.9 | 0.4329 | | | 36,647 |
| لبن اب كبير | كرتونة | 5.60% | 1.08 | 0.06048 | | | 18,489 |
| اكسترا | كرتونة | 11.10% | 3.02 | 0.33522 | | | 36,647 |
| سلطات صغير | كرتونة | 5.60% | 2.34 | 0.13104 | | | 18,489 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حليب | كرتونة | 11% | 3.9 | 0.429 | | | 36,316 |
| **الإجمالي** | | **100%** | | **2.85** | | | **330,154** |

بجمع عدد النقلات الواردة للشركة من كشوفات الموردين، تبين أن إجمالي عدد النقلات الواردة للشركة هي 240 نقلة، وكل نقلة تحمل 18 مشطاح(حمولة السيارة).

لذا توجب علينا تحويل كميات نقطة التعادل من كل صنف إلى مشاطيح ومن ثم تحويلها إلى نقلات، حتى يتسنى لنا معرفة عدد النقلات الواجب إدخالها شهريا لتغطية التكاليف الثابتة.

جدول تحويل كميات التعادل إلى نقلات ومقارنتها بالنقلات المدخلة فعليا.

**جدول رقم (5)**

**يوضح عدد النقلات اللازمة لتحقيق التعادل**

| الصنف | الوحدة | كميات نقطة التعادل بالكرتونة (1) | كميات نقطة التعادل شهريا (2) =52/(1) شهر | عدد الكراتين في المشطاح الواحد (3) | عدد المشاطيح من كل صنف (4)=(2)/(3) | عدد النقلات عند نقطة التعادل شهريا (5) =مجموع(4)/18 | عدد النقلات الواردة شهريا 52/208= (6) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لبن | كرتونة | 55136 | 1060.3 | 84 | 12.62264 | 6 | 4.6 |
| شمينت | كرتونة | 55136 | 1060.3 | 63 | 16.83018 | | |
| لبن اب صغير | كرتونة | 36647 | 704.75 | 84 | 8.389898 | | |
| لبن فراولة | كرتونة | 36647 | 704.75 | 84 | 8.389898 | | |
| شوكو | كرتونة | 36647 | 704.75 | 63 | 11.18653 | | |
| لبن اب كبير | كرتونة | 18489 | 355.55 | 72 | 4.938198 | | |
| اكسترا | كرتونة | 36647 | 704.75 | 40 | 17.61878 | | |
| سلطات صغير | كرتونة | 18489 | 355.55 | 40 | 8.888756 | | |
| حليب | كرتونة | 36316 | 698.40 | 40 | 17.46006 | | |
| **الإجمالي** | | **330154** | 6349 | | 106.3249 | | |

**جدول (6)**

**يوضح الانحراف الفعلي عن نقطة التعادل وأثره على الأرباح والخسائر**

| البيان | المبلغ شيكل |
|---|---|
| عدد النقلات عند نقطة التعادل شهريا<br>(1) | 6 |
| عدد النقلات الواردة فعليا خلال الشهر<br>2) | 4.6 |
| الانحراف<br>(3)=(1)-(2) | 1.4 |
| متوسط التكاليف الثابتة شهريا<br>(4) | 18,089 |
| نصيب النقلة الواحدة من ت. الثابتة<br>(5)=(4)/(1) | 3,014 |
| الخسارة الشهرية<br>(6)=(5)*(3) | 4,220 |
| أرباح المرتديلا<br>1200*25*10%<br>(7) | 3,000 |
| صافي الخسارة شهريا<br>(8)=(6)-(7) | 1,220 |
| الخسارة خلال فترة العمل<br>(7)*52 شهر | 63,440 |

ويمكن تقدير كل من هامش المساهمة بالشيكل= التكاليف الثابتة + الأرباح

هامش المساهمة = 940628-63440 = 877,188 شيكل.

صافي المشتريات من واقع كشوفات الموردين هي **8,782,648.50 شيكل**

صافي المبيعات = المشتريات بالصافي + هامش المساهمة

= 8782648.5+877188= 9659836.5شيكل.

وبالتالي فإن قائمة الدخل الشامل بطريقة التكاليف المتغيرة يمكن إعدادها كالتالي:

**جدول(7)**

**بيان قائمة الدخل**

**المعدة وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة**

**للسنة المنتهية في 31 كانون أول 2012**

| | **إيضام** | | **2012** |
|---|---|---|---|
| | | | شيكل جديد |
| **الإيرادات** | | | |
| المبيعات بالصافي | | | 9,659,837 |
| **مجموع الإيرادات** | | | **9,659,837** |
| **التكاليف** | | | |
| التكاليف المتغيرة( المشتريات) | | | **8,782,649** |
| **هامش المساهمة** | | | **877,188** |
| التكاليف الثابتة | | | 940,628 |
| **صافي الارباح أو (الخسائر)** | | | **(63,440)** |
| **أرباح بيع أصول** | | | **33,500** |
| **صافي الدخل الشامل** | | | **(29,940)** |

تم جرد الأصول الثابتة للشركة وإعادة تقييمها بالقيمة التصفوية، والوقوف على أرصدة كل من الذمم المدينة والدائنة بإرسال مصادقات مالية للتأكد من صحة الأرصدة، المخازن في وقت الجرد كانت فارغة وقيمة الجرد هي صفر.

- **الموجودات الثابتة بالقيمة التصفوية بناء على تقديرات الخبراء وبموافقة الشركاء :-**

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات الثابتة والرصيد كما في 31 كانون الأول 2012.

| | **صافي القيمة التصفوية** |
|---|---|
| | شيكل جديد |
| سيارات ووسائط نقل | 86,625 |
| أثاث | 7,600 |
| كمبيوترات وطابعات | 3,000 |

| | |
|---|---|
| ثلاجة | 35,000 |
| عدد وأدوات صغيرة | 2,000 |
| **الإجمالي** | **134,225** |

## جدول(8)
## قائمة المركز المالي
## كما في نهاية العمل

| | إيضاح | | 2012 |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | شيكل جديد |
| **الموجودات المتداولة** | | | |
| نقد في الصندوق ولدى البنوك | | | 127,500 |
| ذمم مدينة | | | 5,600 |
| بضاعة آخر المدة | | | - |
| **إجمالي الموجودات المتداولة** | | | **133,100** |
| **الموجودات الثابتة بالصافي** | | | **134,225** |
| **مجموع الموجودات** | | | **267,325** |
| **المطلوبات وحقوق المساهمين** | | | |
| **المطلوبات** | | | |
| ذمم دائنة | | | 136,100 |
| **مجموع المطلوبات** | | | **136,100** |
| **رأس المال** | | | **161,165** |
| **الدخل الشامل** | | | **(29,940)** |
| **إجمالي حقوق المساهمين** | | | **131,225** |
| **مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين** | | | **267,325** |

يمثل رأس المال المتمم الحسابي للفرق بين إجمالي الاصول(إجمالي الموجودات) مطروحا منه الذمم الدائنة وصافي الأرباح أو بإضافة (الخسارة)، وبالرجوع إلى إفادة الإدارة عن راس المال في بداية العمل أجابت بأن رأس المال في بداية الفترة هو 30,000 دينار تقريبا يشمل ثمن سيارة توزيع وثلاجة وأخرى.

**جدول(9)**

**قائمة التصفية**

**كما في 31 كانون أول 2012**

| | | 2012 |
|---|---|---|
| **الموجودات** | | شيكل جديد |
| **الموجودات المتداولة المتاحة للتصفية** | | |
| نقد في الصندوق ولدى البنوك | | 127,500 |
| الذمم المدينة | | 5,600 |
| الموجودات الثابتة المتاحة للتصفية | | 134,225 |
| **مجموع الموجودات المتاحة للتصفية** | | **267,325** |
| **المطلوبات** | | |
| **المطلوبات** | | |
| (–)سداد الذمم الدائنة | | (136,100) |
| **صافي الموجودات المتاح للتصفية** | | **131,225** |
| **نصيب كل طرف** | | **65,312** |

بمراجعة جداول المبيعات المعدة وفقا لقائمة الدخل التقليدية والتي تتطلب إدخال جميع فواتير المشتريات، وحصر الأصناف المباعة وإصدار فواتير المبيعات باستخدام البرامج المحاسبية والبرامج المساعدة مثل الاكسل، والتي تحتاج إلى وقت طويل من الادخال، والتكلفة المرتفعة مثل أجور المحاسبين والمراجعين للتأكد من صحة الادخال ،كانت المبيعات بالصافي **9,609,852**

**جدول (10)**

**يوضح فرق المبيعات والانحراف باستخدام نموذج التكلفة والحجم والربح، وقائمة الدخل التقليدية.**

| المبيعات المقدرة باستخدام نموذج التكلفة والحجم والربح | المبيعات باستخدام طريقة قائمة الدخل التقليدية | الانحراف | نسبة الانحراف |
|---|---|---|---|
| 9,659,837 | 9,609,852 | 49,985 | %.05 |

الفرق يعزى للأسباب التالية:

- أخطاء التسجيل والادخال على البرامج المحاسبية والاكسل من قبل المحاسبين، نظرا لكبر حجم التعاملات، ويرجع ذلك إلى إدخال معاملات بصورة متأخرة لم تتم أولا بأول خلال فترة النشاط، بل كان الغرض منها إعداد قائمة التصفية.
- أخطاء ناتجة عن التحوط في تقدير أسعار بيع الوحدات.
- فروق ناتجة عن تقدير نسبة تمثيل مبيعات الجملة ومبيعات التجزئة وبالتالي الأثر على المتوسط المرجح لهامش المساهمة المستخدم في تقدير كل من الارباح والمبيعات.

## درجة الحساسية

عند تغيير نسبة المزيج البيعي بين الجملة والتجزئة في حساب هامش الأصناف وقياس أثر هذا التغير على الأرباح وقائمة التصفية نلاحظ التالي:

**جدول رقم (11)**

**يوضح تحليل الحساسية**

| جملة | تجزئة | الأثر على الأرباح | الأثر على قائمة التصفية |
|---|---|---|---|
| %65 | %35 | لا يوجد أثر تقريبا وتبقى كما هي | لا تتأثر وتبقى نتيجة قائمة الدخل خسارة |
| %55 | %45 | تنخفض الخسارة بنسبة %10 | لا تتأثر وتبقى قائمة الدخل خسارة |

## 4.2 الحالة الثانية: محطة بترول

شركة تعمل في مجال تجارة البترول(محطة بترول)، قدم الطرف الذي يمثل الادارة الحسابات الختامية للأعوام 2012، 2013 التالية، والمطلوب التحقق من صحة الأرباح المفصح عنها والتي تمثل نقاط الخلاف بين الطرفين.

وبالرجوع إلى البيانات المحاسبية وكرت المخزن وعدادات المكن اتضح التالي.

يتم اضافة هامش مساهمة لكل لتر سولار وكاز أبيض بمقدار0.2 من الشيكل لكل لتر، ويتم إضافة 0.30 من الشيكل لكل لتر بنزين، علما بان بضاعة آخر المدة كانت صفر في نهاية الفترة.
كما اتضح من خلال مراجعة حركات المخازن أن الكميات الواردة من الأصناف هي على النحو التالي:

**جدول رقم (12)**

**يوضح الكميات الواردة**

| الصنف | الوحدة | الكمية 2012 | الكمية 2013 |
|---|---|---|---|
| سولار اسرائيلي | لتر | 8253.5 | 25219 |
| بنزين اسرائيلي | لتر | – | 43393 |
| سولار مصري | لتر | 542828 | 212170 |
| بنزين مصري | لتر | 58450 | 3446 |
| كاز ابيض | لتر | 3921 | – |
| بنزين مصري اخضر | لتر | 268118 | 129669 |

**جدول رقم (13)**

**يوضح المصاريف الإدارية والعمومية**

| 2012 | 2013 | | |
|---|---|---|---|
| شيكل جديد | | | |
| 3,724 | 1,656 | | م. كهرباء ومياه |
| 3,033 | – | | م. نقل |
| 2,240 | 3,382 | | م. رسوم تراخيص |
| 1,300 | 1,200 | | م. أتعاب محاسبية |
| 1,100 | 3,190 | | م. صيانة مولد |
| 2,340 | 2,000 | | م. مكافآت |
| 8,812 | 3,825 | | م. صيانة المحطة |
| 4,960 | 10,515 | | م. محروقات المولد |
| – | 2,000 | | م. غرامات |
| 24,000 | 24,240 | | م. رواتب وأجور عمال |
| 3,467 | 1,735 | | م. ضريبة الدخل |
| - | 105 | | م. مكتبية |
| 1,222 | 3,118 | | م. متنوعة |
| **56,198** | **56,966** | | |

وبتطبيق طريقة هامش المساهمة فإن قائمة الدخل المعدة وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة هي كالتالي:

**جدول رقم(14)**

**بيان قائمة الدخل**

**المعدة وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة**

**للسنة المنتهية في 31 كانون أول و2012,2013**

| | 2013 | 2012 |
|---|---|---|
| | شيكل جديد | |
| **الإيرادات** | | |
| هامش المساهمة من صنف السولار | 47,478 | 111,000 |
| هامش المساهمة من صنف البنزين | 52,952 | 97,970 |
| **إجمالي هامش المساهمة** | **100,430** | **208,970** |
| المصروفات الادارية والعمومية | 56,966 | 56,198 |
| الاهلاكات | 15,805 | 15,073 |
| **إجمالي المصروفات** | **72,771** | **71,271** |
| **صافي الدخل** | **27,659** | **137,699** |
| **أرباح بيع الزيوت** | **5,317** | **2,360** |
| **صافي الدخل** | **32,976** | **140,059** |

يمثل إجمالي هامش المساهمة للصنف حاصل ضرب الكمية الواردة x هامش المساهمة للصنف

**جدول رقم(15)**

**بيان قائمة الدخل بالطريقة التقليدية**

**للسنة المنتهية في 31 كانون أول 2012,2013**

| 2012 | 2013 | |
|---|---|---|
| شيكل جديد | | |
| | | **الإيرادات** |
| 1,634,112 | 830,080 | مبيعات سولار |
| 974,898 | 680,567 | مبيعات بنزين |
| 21,140 | 20,170 | مبيعات زيوت |
| (789) | (11,530) | مرجع مبيعات |
| **2,629,361** | **1,519,287** | **مجموع الإيرادات** |
| | | **المصروفات** |
| 1,608,148 | 785,496 | مشتريات سولار |
| 974,577 | 639,819 | مشتريات بنزين |
| 19,554 | 15,231 | مشتريات زيوت |
| (67,419) | (17,958) | مرجع مشتريات |
| 24,000 | 24,240 | أجور عمال |
| **2,558,860** | **1,446,828** | **تكلفة المبيعات** |
| **70,501** | **72,459** | **مجمل الأرباح** |
| 32,198 | 32,726 | الإدارية العمومية |
| 15,073 | 15,805 | الاهلاكات |
| **47,271** | **48,531** | **مجموع المصروفات** |
| **23,230** | **23,928** | **صافي الأرباح أو (الخسارة)** |

## جدول (16)

## مقارنة بين نتائج الأعمال وفقاً للطريقتين التقليدية والمتغيرة

| البيان | عام 2013 | عام 2012 |
|---|---|---|
| الطريقة التقليدية | 23,928 | 23,230 |
| طريقة التكاليف المتغيرة | 32,976 | 140,059 |

وبعد مراسلة الادارة لتوضيح الفرق بين رقم نتائج الأعمال المعد وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة ورقم نتائج الأعمال المعد وفقاً للطريقة التقليدية المعدة من قبل الإدارة، أفادت بأن الفرق يعزى للأسباب التالية:

- كميات مشتراة لم يقابلها مبيعات ناتج عن عطل في المكن أدى إلى تسجيل الكميات المباعة بأقل مما يلزم.
- تسريب في أنابيب البترول والتوصيلات أدت إلى فقدان جزء من كميات المخزون.

**خطوات استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح**

- تحديد الدفاتر المحاسبية غير المكتملة التي تمسكها المنشأة محل الخلاف.
- حصر الأصناف التي تتاجر بها الشركة.
- تحديد المزيج البيعي لكل صنف، ونسبة تمثيل الأصناف في الطلبية باتفاق الأطراف.
- مراجعة فواتير البيع الخاصة بالذمم المدينة، والوقوف على هامش المساهمة لكل صنف من واقع الحسابات غير المكتملة.
- احتساب المتوسط المرجح لهامش مساهمة الأصناف في تغطية التكاليف الثابتة.
- الاتفاق مع الأطراف محل النزاع على المصاريف السنوية التي تكبدتها الشركة خلال الفترة محل الخلاف من خلال مستندات الشركة، والشهود والبينات الأخرى، وعمل تقرير بها.
- تطبيق نموذج التكلفة والحجم والربح بقسمة التكاليف الثابتة على المتوسط المرجح لهامش مساهمة الأصناف للوصول إلى كميات التعادل.
- توزيع كميات التعادل على الأصناف وفقاً للمزيج البيعي لها.
- إعادة احتساب كميات الأصناف بالمشاطيح وعدد النقلات الواردة، وذلك من أجل إعطاء مؤشراً حول مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال معرفة مدى القرب والبعد عن كميات التعادل.

- عندما يكون المؤشر خسارة تتم التصفية وتوزيع صافي الأصول المتاحة للتصفية بين الشركاء حسب نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم.
- في حال المؤشر إيجابي نحو تحقيق الأرباح، يتم إرسال مصادقات مالية لموردي الشركة وحصر الكميات الواردة من كل صنف من أجل الوصول إلى الأرباح بتطبيق معادلة الأرباح = هامش المساهمة + التكاليف الثابتة.
- إضافة الارباح لرصيد صافي المشتريات من أجل الوصول إلى صافي المبيعات
- إعداد قائمة الدخل وفقاً لطريقة التكاليف المتغيرة.
- عمل جرد للذمم المدينة والدائنة، إعادة تقييم للأصول الثابتة، حصر رأس المال الافتتاحي لكل شريك على حدة، رصيد حركة البنك نهاية الفترة، الشيكات الواردة، الشيكات الصادرة، الديون الحكومية.
- المتمم الحسابي للفرق بين إجمالي حقوق الملكية والأصول يقفل في حساب الصندوق.
- إعداد قائمة التصفية بين الشركاء.

# الفصل الخامس
# الدراسة الميدانية

# الطريقة والإجراءات

- المقدمة.
- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- عينة الدراسة.
- أداة الدراسة.
- خطوات بناء الاستبانة.
- صدق الاستبانة.
- ثبات الاستبانة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

## 5.1 مقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

**أداة الدراسة:**

تم إعداد استبانة حول " **دور نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة** "

**تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين:**

**القسم الأول:** وهو عبارة عن المعلومات الشخصية عن المستجيب (التحصيل العلمي، فئة رخصة التحكيم التي حصل عليها المستجيب، عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب في حلها، عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم).

**القسم الثاني:** وهو عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من 25 فقرة، موزع على 4 مجالات :

**المجال الأول: استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة**، ويتكون من (8) فقرات.

**المجال الثاني: حجم النشاط**، ويتكون من (5) فقرات.

**المجال الثالث: وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة**، ويتكون من (6) فقرات.

**المجال الرابع: الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية**، ويتكون من (6) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (17):

**جدول (17)**

**درجات مقياس ليكرت الخماسي**

| الاستجابة | موافق بدرجة كبيرة جداً | موافق بدرجة كبيرة | موافق بدرجة متوسطة | موافق بدرجة قليلة | موافق بدرجة قليلة جداً |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

**5.2 خطوات بناء الاستبانة:**

استخدمت الاستبانة لمعرفة " دور نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات التجارية في فلسطين "، باتباع الخطوات التالية لبناء الاستبانة :-

1- الاطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2- عرضت الاستبانة على عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.
3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.
6- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.
7- تم عرض الاستبانة على (2) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، (5) محكمين من خارج الجامعة ، والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
8- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (25) فقرة، ملحق (1).

## 5.3 صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 179:2001). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- **صدق المحكمين "الصدق الظاهري"**:

تم تحكيم الاستبانة من خلال عدد من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 5 محكمين متخصصين في مجال المحاسبة، ومحكم عدد (1) في مجال القانون، ومحكم عدد (1) في مجال التربية وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد تم حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (1).

**2- صدق المقياس:**

**أولا: الاتساق الداخلي Internal Validity**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (18) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

**جدول (18)**

**معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال**

| م | الفقرة | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .1 | يعتبر تقدير الأرباح من أهم المعوقات التي تواجه المحكمين الماليين في إصدار أحكامهم. | .651 | *0.000 |
| .2 | كلما طالت فترة فض النزاع كلما زاد تأثيرها سلباً على النتائج، حيث تفقد البينات أهميتها أو تتعرض للتلف والضياع والنسيان في حال الشهود. | .599 | *0.000 |
| .3 | يبقى الوصول إلى الأرباح بطريقة تسجيل الحسابات التقليدية إجراءً غير عملياً بسبب ارتفاع التكاليف واحتمالية الوقوع في أخطاء السهو والتسجيل. | .575 | *0.000 |
| .4 | يمكن الاستعانة بنماذج وطرق محاسبية تساعد المحكمين الماليين على تقدير الأرباح. | .481 | *0.001 |
| .5 | استخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح له أهمية كبيرة في تقدير الأرباح. | .404 | *0.006 |
| .6 | يعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الوسائل المستخدمة في إنتاج البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل التعادل بهدف تخطيط الأرباح. | .492 | *0.001 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| .7 | في حال تقدير أرباح فترات سابقة فإن تحليل التعادل يساعد في تعويض عجز النظام المحاسبي في إنتاج المعلومات الازمة لإعداد القوائم المالية. | .427 | *0.004 |
| .8 | تطبيق نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح يوفر الوقت والجهد والمال ويقلل من ساعات العمل. | .596 | *0.000 |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ .

يوضح جدول (19) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم النشاط " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

**جدول (19)**

**معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم النشاط " والدرجة الكلية للمجال**

| م | الفقرة | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .1 | حجم النشاط التجاري وحجم رأس المال يلعبان دوراً مهماً في استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح. | .589 | *0.000 |
| .2 | يمكن استخدام تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في الوحدات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. | .571 | *0.000 |
| .3 | كلما كانت نقطة التعادل قريبة من الطاقة الانتاجية القصوى، كلما دل ذلك على انخفاض قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح. | .757 | *0.000 |
| .4 | وكلما كانت المبيعات الفعلية أكبر من نقطة التعادل كلما زاد امان المنشأة وقلت المخاطرة عند هامش مساهمة موجب. | .671 | *0.000 |
| .5 | عندما يكون رأس المال التشغيلي منخفض والدورة التشغيلية طويلة دل ذلك على انخفاض قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح. | .626 | *0.000 |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (20) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

**جدول (20)**

**معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة " والدرجة الكلية للمجال**

| م | الفقرة | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .1 | استخدام نموذج التكلفة والحجم والربح يحتاج إلى خبرة وكفاءة من المحكم المالي في فصل التكاليف الثابتة عن التكاليف المتغيرة. | .641 | *0.000 |
| .2 | يحتاج تطبيق نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح إلى عناية مهنية ومهارة المحكم في توزيع وحدات التعادل على اصناف المزيج البيعي في حال تعدد المنتجات. | .599 | *0.000 |
| .3 | تطبيق علاقات التكلفة والحجم والربح يحتاج عناية مهنية وخبرة من المحكم المالي في تحديد هامش المساهمة للأصناف. | .680 | *0.000 |
| .4 | يجب أن يتوفر لدى المحكم المالي القدرة على تحليل حساسية الربحية للتغير في التكاليف والايرادات. | .517 | *0.000 |
| .5 | المحكمين الماليين غير ملزمين باتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية لأغراض التصفية. | .686 | *0.000 |
| .6 | القوائم المالية المعدة لأغراض إنهاء النزاع قد تكون غير ملائمة لاتخاذ القرار من قبل أطراف أخرى. | .761 | *0.000 |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α .

يوضح جدول (20) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

**جدول (21)**

**معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية " والدرجة الكلية للمجال**

| م | الفقرة | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|
| .1 | يمكن الاستفادة من الحسابات غير المكتملة(غير النظامية) في تقدير المتوسط المرجح لهامش المساهمة للأصناف المباعة. | .620 | *0.000 |
| .2 | إعداد قائمة الدخل باستخدام طريقة التكاليف المتغيرة أنسب من إعداد قائمة الدخل التقليدية عند تقدير الأرباح. | .758 | *0.000 |
| .3 | من خلال تقدير هامش المساهمة والتكاليف الثابتة، يمكن تقدير الارباح. | .588 | *0.000 |
| .4 | بعد تقدير الأرباح وبمعرفة المشتريات يمكن الوصول إلى قيمة المبيعات. | .404 | *0.006 |
| .5 | سبق وأن استخدمت نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح بغرض فض النزاع. | .472 | *0.001 |
| .6 | استخدام أسلوب تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح لا يلقى اهتماما من قبل المحكمين الماليين في قطاع غزة. | .509 | *0.001 |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ .

## ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (22) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

**جدول (22)**

**معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة**

| المجال | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية (.Sig) |
|---|---|---|
| استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة. | .753 | *0.000 |
| حجم النشاط. | .760 | *0.000 |
| وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة. | .737 | *0.000 |
| الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية. | .699 | *0.000 |

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ .

## 5.4 ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية ، ويقصد به أيضا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجاوي،2010: 97).

وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (23).

**جدول (23)**

**معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة**

| المجال | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ | الصدق الذاتي* |
|---|---|---|---|
| استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة. | 8 | | |
| حجم النشاط. | 5 | | |
| وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة. | 6 | | |
| الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية. | 6 | | |
| **جميع المجالات معا** | **25** | **0.862** | **0.928** |

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (23) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.614،0.706) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.862). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.784،0.840) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.928) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). وقد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة وصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

## 5.5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

### اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (23).

**جدول (24)**

**يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي**

| المجال | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|
| استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة. | 0.863 | 0.445 |
| حجم النشاط. | 0.686 | 0.735 |
| وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة. | 0.807 | 0.533 |
| الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية. | 0.913 | 0.375 |
| **جميع مجالات الاستبانة معا** | **0.711** | **0.693** |

واضح من النتائج الموضحة في جدول (24) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

**تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:**

1- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
3- اختبار ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4- اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test: لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
6- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
7- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
8- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

# الفصل السادس

# تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

- المقدمة.
- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية.
- تحليل فقرات الاستبانة.
- اختبار فرضيات الدراسة.

## 6.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المعلومات العامة التي اشتملت على (التحصيل العلمي، فئة رخصة التحكيم التي حصل عليها المستجيب، عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب في حلها، عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

## 6.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق المعلومات العامة

- **توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي**

**جدول ( 25)**

**توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي**

| التحصيل العلمي | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 24 | 63.2 |
| ماجستير فأعلى | 14 | 36.8 |
| **المجموع** | 38 | 100.0 |

يتضح من جدول (25) أن ما نسبته 63.2% من عينة الدراسة تحصيلهم العلمي بكالوريوس، بينما 36.8% تحصيلهم العلمي ماجستير فأعلى.

يتضح من الجدول أعلاه بأن عدد المحكمين الماليين المبحوثين الحاصلين على شهادة بكالوريوس هم(24) محكم وهو يمثل الحد الأعلى في عينة المجتمع، وأن عدد المحكمين الماليين المبحوثين والحاصلين على درجة ماجستير فأعلى هم(14) محكم، وأن إجمالي العينة متنوعا في حملة الشهادات العلمية، وهو مؤشر ايجابي حول قدرة المبحوثين في الاجابة على أسئلة الاستبيان.

- **توزيع عينة الدراسة حسب فئة رخصة التحكيم التي حصل عليها المستجيب**

**جدول ( 26)**

**توزيع عينة الدراسة حسب فئة رخصة التحكيم التي حصل عليها المستجيب**

| فئة رخصة التحكيم التي حصل عليها المستجيب | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| فئة أ | 2 | 5.2 |
| فئة ب | - | - |
| فئة ج | 36 | 94.8 |
| **المجموع** | 38 | 100.0 |

يتضح من جدول (26) أن ما نسبته 5.2% من عينة الدراسة حصلوا على فئة رخصة التحكيم فئة، بينما 94.8% حصلوا على فئة ج.

**حملة رخصة التحكيم فئة (أ) هم اثنان فقط وفقا لتصنيف وزارة العدل، كما منحت وزارة العدل رخصة تحكيم فئة(ج) لمن اجتاز دورة التحكيم المالي في وزارة العدل في قطاع غزة.**

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب في حلها**

**جدول (27)**

**توزيع عينة الدراسة حسب عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب في حلها**

| عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب في حلها | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| لا يوجد | 5 | 13.2 |
| من 1-3 قضايا | 9 | 23.7 |
| من 4-7 قضايا | 12 | 31.6 |
| من 8 قضايا فأكثر | 12 | 31.6 |
| **المجموع** | 38 | 100.0 |

يتضح من جدول (27) أن ما نسبته 13.2% من عينة الدراسة لم يشاركوا في حل قضايا التحكيم التجاري، 23.7% يتراوح عدد قضايا التحكيم التجاري التي شاركوا في حلها من 1-3 قضايا، 31.6% يتراوح عددها من 4-7 قضايا، بينما 31.6% أجابوا أن عدد قضايا التحكيم التجاري التي شاركوا فيها 8 قضايا فأكثر.

الجزء الاكبر للمحكمين الماليين الذين شاركوا في أكثر من 4 قضايا ويمثلون ما نسبته 63% من العينة، وأن 13.2% من المبحوثين لم يمارسوا التحكيم المالي بعد حصولهم على رخصة التحكيم، وهذا يدل على ان رأي الخبراء يمثل الأغلبية في عينة الاستبيان.

**- توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم**

**جدول ( 28)**

**توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم**

| عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| 3 سنوات فأقل | 14 | 36.8 |
| من 3-7 سنوات | 11 | 28.9 |
| 7 سنوات فأكثر | 13 | 34.2 |
| **المجموع** | 38 | 100.0 |

يتضح من جدول (28) أن ما نسبته 36.8% من عينة الدراسة أجابوا أن سنوات خبرتهم في مجال التحكيم 3 سنوات فأقل، 28.9% تتراوح سنوات خبرتهم في مجال التحكيم من 3-7 سنوات، بينما 34.2% سنوات خبرتهم 7 سنوات فأكثر.

عدد المبحوثين من المحكمين الماليين هو(24) محكم مالي من أصحاب الخبرات التي تزيد عن ثلاث سنوات وهو يمثل 63% من إجمالي العينة، وهذا يترك أثراً إيجابيا يتعلق بدقة الاجابات على الاستبيان كون رأي الخبراء يمثل رأي الأغلبية في عينة الدراسة.

## 6.3 تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبارT لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، فإذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه يكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 ، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فان متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وذلك من خلال قيمة

الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

### 6.3.1 تحليل فقرات مجال " استخدام النموذج في حل المنازعات المالية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (29).

**جدول (29)**

**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة "**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي النسبي | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (Sig.) | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | يعتبر تقدير الأرباح من أهم المعوقات التي تواجه المحكمين الماليين في إصدار أحكامهم. | 3.97 | 0.75 | 79.47 | 7.97 | *0.000 | 6 |
| .2 | كلما طالت فترة فض النزاع كلما زاد تأثيرها سلباً على النتائج، حيث تفقد البينات أهميتها أو تتعرض للتلف والضياع والنسيان في حال الشهود. | 3.82 | 0.98 | 76.32 | 5.12 | *0.000 | 8 |
| .3 | ويبقى الوصول إلى الأرباح بطريقة تسجيل الحسابات التقليدية إجراءً غير عملياً بسبب ارتفاع التكاليف واحتمالية الوقوع في أخطاء السهو والتسجيل. | 3.89 | 0.95 | 77.89 | 5.79 | *0.000 | 7 |
| .4 | يمكن الاستعانة بنماذج وطرق محاسبية تساعد المحكمين الماليين على تقدير الأرباح. | 4.49 | 0.51 | 89.73 | 17.84 | *0.000 | 1 |
| .5 | استخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح له أهمية كبيرة في تقدير الأرباح. | 4.29 | 0.69 | 85.79 | 11.46 | *0.000 | 3 |
| .6 | يعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الوسائل المستخدمة في إنتاج البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل التعادل | 4.30 | 0.57 | 85.95 | 13.82 | *0.000 | 2 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بهدف تخطيط الأرباح. | | | | | | |
| 7. | في حال تقدير أرباح فترات سابقة فإن تحليل التعادل يساعد في تعويض عجز النظام المحاسبي في إنتاج المعلومات الازمة لإعداد القوائم المالية. | 4.00 | 0.52 | 80.00 | 11.86 | *0.000 | 5 |
| 8. | تطبيق نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح يوفر الوقت والجهد والمال ويقلل من ساعات العمل. | 4.11 | 0.61 | 82.11 | 11.25 | *0.000 | 4 |
| | **جميع فقرات المجال معاً** | 4.11 | 0.38 | 82.16 | 18.06 | *0.000 | |

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (29) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يمكن الاستعانة بنماذج وطرق محاسبية تساعد المحكمين الماليين على تقدير الأرباح " يساوي 4.49 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 89.73%، قيمة الاختبار 17.84 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " كلما طالت فترة فض النزاع كلما زاد تأثيرها سلباً على النتائج، حيث تفقد البيانات أهميتها أو تتعرض للتلف والضياع والنسيان في حال الشهود " يساوي 3.82 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.32%، قيمة الاختبار 5.12، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.11، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 82.16%، قيمة الاختبار 18.06، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

بين معظم الأفراد المستجيبين للاستبانة ان لاستخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح أهمية بوزن نسبي(82.16%) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين، حيث يساهم النموذج بوزن نسبي(85.79%) في تقدير الأرباح والتي تمثل أهم المعوقات التي تواجه المحكمين

الماليين في إصدار أحكامهم بوزن نسبي(79.47%)، ويرجع ذلك إلى أن الوصول إلى الأرباح بطريقة تسجيل الحسابات التقليدية يبقى اجراءً غير عملياً بسبب ارتفاع التكاليف واحتمال الوقوع في أخطاء السهو والتسجيل بوزن نسبي(77.89). كما لتحليل التعادل أهمية بوزن نسبي(80%) في تعويض عجز النظام المحاسبي في إنتاج المعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى أهمية النموذج بوزن نسبي(82.11%) في توفير الوقت والجهد والمال وتقليل ساعات العمل.

ويعزو الباحث ذلك إلى

- أن اللحظة التي تبدأ عندها الكثير من حالات الخلاف بين الأطراف، هي اللحظة التي تبدأ الأرباح عندها في التناقص وصولا إلى بداية تحقق خسائر وتآكل رأس المال بالمفهوم الشامل(رأس المال والارباح غير الموزعة)، (زيد بسيسو،2015 : 15)، ذلك بأن سوق قطاع غزة لمعظم أصناف التجارة هو سوق منافسة شبه تامة، بحكم أن اقتصاد قطاع غزة هو اقتصاد مبني بالدرجة الأولى على التعاملات التجارية بنوعيها الداخلي والخارجي في قطاع غزة بدلا من اقتصاد الانتاج، من خلال إدخال البضائع التجارية عبر معبر كرم أبو سالم التجاري وهو المعبر الوحيد لقطاع غزة، وعند إغلاقه لفترة وجيزة نرى اختفاء وشح الكثير من الأصناف، كما أن معظم المشاريع الاستثمارية العاملة في قطاع غزة مصنفة كمشاريع إما صغيرة أو متوسطة الحجم وعدد محدود جدا من المشاريع الكبيرة، وبالتالي فإن عدد المنشآت الداخلة والخارجة من السوق كبير، وبالتالي فإن معظم المشاريع التجارية التي لم تستطع الاستجابة للتغيرات السياسية والاقتصادية خرجت من السوق، وبسبب أن العديد من هذه المشاريع لا تقوم بمسك حسابات منتظمة يعزى لغياب الوعي المحاسبي لدى العديد من أصحاب المشاريع، وأسباب أخرى تعزى لنقص الخبرة المحاسبية عند بعض المحاسبين وفقا لدراسة (حلس،2012)، وبالتالي فإن رأي غالبية المبحوثين يتفق مع رأي الخبراء حول اعتبار تقدير الارباح من أهم المعوقات التي تواجه المحكمين الماليين في إصدار أحكامهم، وأن لنموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح اهمية كبيرة في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري من خلال وضع حلول إضافية لتقدير الأرباح والتي تمثل جوهر الخلاف بين المتخاصمين بجهد قليل وتكاليف منخفضة ووقت قصير مقارنة بطريقة الوصول إلى نتائج الأعمال بالطرق المحاسبية التقليدية، فكلما طالت فترة فض النزاع كلما زاد تأثيرها سلبا على النتائج بسبب زيادة احتمال فقدان البيانات ونسيان الشهود وغيرها.
- واتفقت هذه الدراسة مع دراسة **(Budugan & Georgescu 2008** التي خلصت إلى أن لهذا النموذج أهمية في إيجاد حلول مجدية للأسئلة المطروحة حول صناعة القرار وأن تقدير الأرباح وسيلة بسيطة من وجهة نظر علاقات التكلفة والحجم والربح.

### 6.3.2 تحليل فقرات مجال " حجم النشاط "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (30).

**جدول (30)**

**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " حجم النشاط "**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي النسبي | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (.Sig) | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | حجم النشاط التجاري وحجم رأس المال يلعبان دوراً هاما في استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح. | 4.32 | 0.70 | 86.32 | 11.56 | *0.000 | 1 |
| .2 | يمكن استخدام تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في الوحدات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. | 4.05 | 0.52 | 81.05 | 12.55 | *0.000 | 4 |
| .3 | كلما كانت نقطة التعادل قريبة من الطاقة الانتاجية القصوى، كلما دل ذلك على انخفاض قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح. | 4.05 | 0.66 | 81.05 | 9.90 | *0.000 | 5 |
| .4 | وكلما كانت المبيعات الفعلية أكبر من نقطة التعادل كلما زاد امان المنشأة وقلت المخاطرة عند هامش مساهمة موجب. | 4.26 | 0.64 | 85.26 | 12.08 | *0.000 | 2 |
| .5 | عندما يكون رأس المال التشغيلي منخفض والدورة التشغيلية طويلة دل ذلك على انخفاض قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح. | 4.08 | 0.82 | 81.58 | 8.13 | *0.000 | 3 |
| | **جميع فقرات المجال معاً** | 4.15 | 0.43 | 83.05 | 16.53 | *0.000 | |

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (30) يمكن استخلاص ما يلي:

1. المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " حجم النشاط التجاري وحجم رأس المال يلعبان دوراً هاما في استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح " يساوي 4.32 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.32%، قيمة الاختبار 11.56، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
2. المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " كلما كانت نقطة التعادل قريبة من الطاقة الانتاجية القصوى، كلما دل ذلك على انخفاض قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح " يساوي 4.05 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.05%، قيمة الاختبار 9.90، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
3. بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.15، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 83.05%، قيمة الاختبار 16.53، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " حجم النشاط " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

درجة موافقة أفراد العينة بوزن نسبي (83.05%) على أن حجم النشاط يؤثر على استخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح عند استخدامه في تقدير الأرباح، وبصفة عامة فإن الوزن النسبي لاستخدام تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في الوحدات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة(81.05%)، وتبرز أهمية تحليل نقطة التعادل بوزن نسبي(81.05%) بإعطائها مؤشراً حول مدى قدرة المنشأة التجارية على تحقيق الأرباح ارتباطا بقربها وبعدها عن الطاقة الانتاجية القصوى. فكلما كانت المبيعات الفعلية أكبر من نقطة التعادل يزداد امان المنشأة وتنخفض المخاطرة عند هامش مساهمة موجب بوزن نسبي(85.26%). وعندما يكون رأس المال التشغيلي منخفض وتطول الدورة التشغيلية فإن قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح تنخفض بوزن نسبي(81.58%).

ويعزو الباحث ذلك إلى انه وفقا لمبدأ المنفعة والتكلفة فإن المحكمين الماليين وقبل اختيارهم طريقة تقدير الأرباح عليهم تحديد حجم النشاط للمنشأة محل الخلاف، فمن الممكن أن تكون الطرق المحاسبية التقليدية مناسبة في تقدير الأرباح كلما صغر حجم النشاط وبالتالي تنخفض التكلفة ويقل الوقت

والجهد، مع إمكانية استخدام تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح عند جميع مستويات النشاط.

فالمحكم يستطيع أن يقرأ من نتائج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح الكثير من الأمور التي تساعده في تسديد حكمه وصناعة قراره وبناء رأيه حول قيمة الأرباح المختلف عليها، فعندما تكون كميات التعادل قريبة من الطاقة التشغيلية القصوى، كلما كانت فرصة تحقيق الأرباح ضعيفة والعكس صحيح، فكلما ابتعدت كميات التعادل عن الطاقة التشغيلية القصوى، كلما زادت فرصة تحقيق الأرباح عند هامش مساهمة موجب ويزداد هامش امان الوحدة التجارية وتنخفض المخاطرة التشغيلية وهو ما يتفق مع الاطار النظري للدراسة.

كما اتفقت الدراسة مع دراسة (الشيباني،2008) بعنوان "استخدام أسلوب تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في اتخاذ القرارات الادارية" حيث خلصت الدراسة إلى أن حجم النشاط لا يلعب دور في استخدام تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح بسبب إمكانية استخدامه في جميع احجام الشركات. وهذا واضح في الفقرة الثانية من المجال حيث اتفق المبحوثين بدرجة كبيرة على إمكانية استخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في الوحدات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة عند استخدام النموذج في التخطيط والرقابة، ولكن تزداد أهمية استخدام النموذج كلما زاد حجم رأس المال و حجم النشاط التجاري في الفقرة (1) من نفس المجال عند استخدامه في تقدير الأرباح.

### 6.3.3 **تحليل فقرات مجال " وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. النتائج موضحة في جدول (31).

**جدول (31)**

**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة "**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي النسبي | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (.Sig) | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | استخدام نموذج التكلفة والحجم والربح يحتاج إلى خبرة وكفاءة من المحكم المالي في فصل التكاليف الثابتة عن | 4.37 | 0.49 | 87.37 | 17.26 | *0.000 | 3 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكاليف المتغيرة. | | | | | |
| .2 | يحتاج تطبيق نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح إلى عناية مهنية ومهارة المحكم في توزيع وحدات التعادل على اصناف المزيج البيعي في حال تعدد المنتجات. | 4.37 | 0.49 | 87.37 | 17.26 | *0.000 | 3 |
| .3 | تطبيق علاقات التكلفة والحجم والربح يحتاج عناية مهنية وخبرة من المحكم المالي في تحديد هامش المساهمة للأصناف. | 4.39 | 0.64 | 87.89 | 13.47 | *0.000 | 2 |
| .4 | يجب أن يتوفر لدى المحكم المالي القدرة على تحليل حساسية الربحية للتغير في التكاليف والايرادات. | 4.45 | 0.60 | 88.95 | 14.83 | *0.000 | 1 |
| .5 | المحكمين الماليين غير ملزمين باتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية لأغراض التصفية. | 3.68 | 0.99 | 73.68 | 4.26 | *0.000 | 6 |
| .6 | القوائم المالية المعدة لأغراض إنهاء النزاع قد تكون غير ملائمة لاتخاذ القرار من قبل أطراف أخرى. | 3.82 | 0.83 | 76.32 | 6.03 | *0.000 | 5 |
| | **جميع فقرات المجال معاً** | 4.18 | 0.44 | 83.60 | 16.37 | *0.000 | |

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (31) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يجب أن يتوفر لدى المحكم المالي القدرة على تحليل حساسية الربحية للتغير في التكاليف والايرادات " يساوي 4.45 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88.95%، قيمة الاختبار 14.83، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " المحكمين الماليين غير ملزمين باتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية لأغراض التصفية " يساوي 3.68 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.68%، قيمة الاختبار4.26، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.18، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 83.60%، قيمة الاختبار 16.37، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

بلغ الوزن النسبي لتأثير وجود محكمين ماليين ذو كفاءة وخبرة على استخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح(83.6%)، وذلك من خلال الحاجة إلى خبرة وكفاءة من المحكم المالي في فصل التكاليف بوزن نسبي(87.37%)، كما يحتاج إلى مهارة من المحكم المالي في توزيع وحدات التعادل على أصناف المزيج البيعي عند تعدد المنتجات بوزن نسبي(87.37%) ، بالإضافة إلى خبرة ومهارة في تقدير هامش المساهمة للأصناف بوزن نسبي(87.89%)، والحاجة إلى قدرة من المحكم المالي على تحليل حساسية الربحية للتغير في التكاليف والايرادات بوزن نسبي(88.95%)، مما يمكن ويساعد المحكم المالي بإعداد قوائم مالية لأغراض التصفية دون اتباع معايير المحاسبة الدولية بوزن نسبي(7.68%)، ولا تستخدم هذه القوائم إلا للغرض الذي أعدت من أجله وهو إنهاء النزاع بين الأطراف المتخاصمة كونها غير ملائمة لاتخاذ القرار من قبل الاطراف الأخرى بوزن نسبي(76.32%).

ويعزو الباحث ذلك إلى مدى الحساسية التي تستجيب فيها التغيرات في رقم الأرباح للتغير في مكونات نموذج تحليل التكلفة والحجم والربح والتي تتمثل في التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة وسعر بيع الوحدة وهامش المساهمة بصورة مجتمعة أو منفردة، وبالتالي كلما زادت درجة الحساسية كلما زادت الحاجة إلى خبرة ودقة أكبر من المحكم المالي في قياس مكونات النموذج، بالإضافة إلى الحاجة إلى خبرة من المحكم في فصل التكاليف، وتحديد المزيج البيعي للأصناف، وتوزيع كميات التعادل على الأصناف محل البيع.

واتفقت هذه النتائج مع الاطار النظري للدراسة

### 6.3.4 تحليل فقرات مجال " الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (32).

**جدول (32)**

**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية "**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي النسبي | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (Sig.) | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | يمكن الاستفادة من الحسابات غير المكتملة(غير النظامية) في تقدير المتوسط المرجح لهامش المساهمة للأصناف المباعة. | 3.76 | 0.80 | 75.14 | 5.78 | *0.000 | 3 |
| .2 | إعداد قائمة الدخل باستخدام طريقة التكاليف المتغيرة أنسب من إعداد قائمة الدخل التقليدية عند تقدير الأرباح. | 3.74 | 0.83 | 74.74 | 5.49 | *0.000 | 4 |
| .3 | من خلال تقدير هامش المساهمة والتكاليف الثابتة، يمكن تقدير الارباح. | 3.82 | 0.73 | 76.32 | 6.89 | *0.000 | 2 |
| .4 | بعد تقدير الأرباح وبمعرفة المشتريات يمكن الوصول إلى قيمة المبيعات. | 4.13 | 0.41 | 82.63 | 16.85 | *0.000 | 1 |
| .5 | سبق وأن استخدمت نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح بغرض فض النزاع | 2.55 | 1.16 | 51.00 | -2.39 | *0.022 | 6 |
| .6 | استخدام أسلوب تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح لا يلقى اهتماما من قبل المحكمين الماليين في قطاع غزة. | 3.68 | 1.04 | 73.68 | 4.05 | *0.000 | 5 |
| | **جميع فقرات المجال معاً** | 3.68 | 0.47 | 72.26 | 9.05 | *0.000 | |

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (32) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " بعد تقدير الأرباح وبمعرفة المشتريات يمكن الوصول إلى قيمة المبيعات " يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.63%، قيمة الاختبار 16.85 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " هل سبق وأن استخدمت نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح بغرض فض النزاع " يساوي 2.55 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 51.00%، قيمة الاختبار 2.39- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.022 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.76، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.28%، قيمة الاختبار 4.05 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح لا يلقى اهتماما من قبل المحكمين الماليين في قطاع غزة بوزن نسبي(73.68%)، حيث أن المحكمين الماليين عملياً لا يستخدمون النموذج في تقدير الأرباح بوزن نسبي(51%)، رغم ان الوزن النسبي لأهمية الاستفادة من الحسابات غير المكتملة(غير النظامية) في تقدير المتوسط المرجح لهامش المساهمة للأصناف المباعة بلغ(75.14%)، وان الوزن النسبي لتقدير الأرباح بمعرفة هامش المساهمة والتكاليف الثابتة بلغ(76.32%)، كما يكمن التحقق والوصول إلى رقم المبيعات بمعرفة المشتريات وبعد تقدير الأرباح بوزن نسبي(82.63%)، وأخيرا يبقى إعداد قائمة الدخل وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة أنسب من إعداد قائمة الدخل التقليدية بوزن نسبي(74.74%)

**تستند منطقية نتائج التحليل من أهمية الحسابات غير المكتملة في تقدير هامش المساهمة للأصناف، فمن خلال مراجعة حسابات الذمم المدينة وتحديد أسعار البيع الواردة في فواتير المبيعات الآجلة، وبمراجعة فواتير المشتريات يمكن تحديد أسعار الشراء، وبالتالي فإن هامش المساهمة يمثل الفرق بين السعرين. وبعد طرح التكاليف الثابتة من إجمالي هامش المساهمة وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة في إعداد قائمة الدخل يمكن الوصول إلى الأرباح، والتي بإضافتها إلى قيمة المشتريات يمكن تحديد قيمة المبيعات وهي ما تتفق مع الاطار النظري للدراسة ومكونات تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح.**

**حيث الأرباح = إجمالي هامش المساهمة للأصناف– التكاليف الثابتة**

**المبيعات = المشتريات + أرباح المتاجرة**

**موافقة معظم المحكمين الماليين على ان نموذج علاقات التكلفة والحجم لا يلقى اهتماما من قبلهم بدليل انهم موافقون بدرجة قليلة على استخدامهم لنموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح في الفقرة رقم(5) من هذا المجال رغم موافقتهم على أهمية هذا النموذج في المجال الأول.**

## 6.4 اختبار فرضيات الدراسة

**اختبار الفرضيات حول العلاقة بين متغيرين من متغيرات الدراسة (الفرضية الأولى حتى الثالثة)**

**الفرضية الصفرية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

**الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

إذا كانت (Sig.(P-value أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة، أما إذا كانت (Sig.(P-value أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

**6.4.1 الفرضية الأولي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين حجم النشاط (كمتغير مستقل) واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح (كمتغير تابع) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة.**

يبين جدول (33) أن معامل الارتباط يساوي 562.، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم النشاط (كمتغير مستقل) واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح (كمتغير تابع) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن كبر حجم النشاط وزيادة رأس المال يضع صعوبات كبيرة أمام المحكمين الماليين في تقدير الأرباح جوهر الخلاف بين المتخاصمين يعزى لكثرة المعاملات التجارية داخل المنشأة وإمكانية الوقوع في أخطاء إعادة الاحتساب والتسجيل بالطرق المحاسبية التقليدية وخاصة في حال الحسابات غير المكتملة.

فكلما كان حجم النشاط وحجم رأس المال أكبر كلما ظهرت أهمية لاستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في توفير الوقت والجهد والتكلفة مقارنة بالطرق المحاسبية التقليدية في تقدير الأرباح.

**جدول (33):**

**معامل الارتباط بين حجم النشاط (كمتغير مستقل) واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح (كمتغير تابع) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة**

| الفرضية | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية(.Sig) |
|---|---|---|
| لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين حجم النشاط (كمتغير مستقل) واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح (كمتغير تابع) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة. | .562 | *0.000 |

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

**6.4.2 الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح (كمتغير تابع) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة.**

يبين جدول (34) أن معامل الارتباط يساوي 361.، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح(كمتغير تابع) في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن قراءة نتائج تحليل التعادل ومقارنتها مع رأس المال التشغيلي وطول الدورة التشغيلية ومدى بعد وقرب كمية التعادل عن الطاقة التشغيلية القصوى، فصل التكاليف، تحليل الحساسية، تحديد هامش مساهمة الاصناف في تغطية التكاليف الثابتة وتوزيع كميات التعادل على أصناف المزيج البيعي تحتاج إلى خبرة ومهارة ودقة من المحكم المالي.

كما تحتاج إلى خبرة من المحكم في كيفية استخدام نتائج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح وتحديد تأثيرها على صناعة قرار التحكيم.

**جدول (34):**

**معامل الارتباط بين وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح**

| الفرضية | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية(.Sig) |
|---|---|---|
| لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة واستخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح. | .361 | *0.000 |

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

**6.4.3 الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين إدراك أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح والاستخدام الفعلي له في ظل وجود حسابات غير نظامية.**

يبين جدول (35) أن معامل الارتباط يساوي 252.، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.063 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح والاستخدام الفعلي له في ظل وجود حسابات غير نظامية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أنه ورغم ادراك الكثير من المبحوثين لأهمية نموذج التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح و حل المنازعات التجارية في قطاع غزة، إلى أن نقص الخبرة لدى المبحوثين في كيفية التطبيق والتعامل مع نموذج تحليل التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح جعل ذلك عائقا امام الاستخدام الفعلي له.

**جدول (35):**

**معامل الارتباط بين إدراك أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح والاستخدام الفعلي له في ظل وجود حسابات غير نظامية**

| الفرضية | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية(.Sig) |
|---|---|---|
| لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين إدراك أهمية استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح والاستخدام الفعلي له في ظل وجود حسابات غير نظامية. | 0.252 | 0.063 |

**6.4.4الفرضية الرابعة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول( دور نموذج تحليل العلاقات بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات التجارية في فلسطين) تعزى للبيانات الشخصية ( التحصيل العلمي، فئة رخصة التحكيم المالي، عدد قضايا التحكيم المالي التي شارك المحكم في حلها، عدد سنوات الخبرة ).**

تم استخدام اختبار " T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار " التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول( دور نموذج تحليل العلاقات بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة) تعزى إلى التحصيل العلمي.**

من النتائج الموضحة في جدول ( 36) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" Tلعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى التحصيل العلمي.

ويعزو الباحث ذلك إلى ان المحكمين الماليين في قطاع غزة لا يستخدمون نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح سواء من المحكمين الماليين حملة شهادات البكالوريوس أو حملة شهادات الماجستير فأعلى.

**جدول (36)**

**نتائج اختبار" T لعينتين مستقلتين " – التحصيل العلمي**

| المجال | المتوسطات | | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (.Sig) |
|---|---|---|---|---|
| | بكالوريوس | ماجستير فأعلى | | |
| استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة. | 4.10 | 4.12 | -0.098 | 0.922 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| حجم النشاط. | 4.09 | 4.26 | -1.150 | 0.258 |
| وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة. | 4.21 | 4.13 | 0.513 | 0.611 |
| الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية. | 3.79 | 3.73 | 0.379 | 0.707 |
| **جميع المجالات معا** | 4.05 | 4.05 | -0.045 | 0.964 |

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول( استخدام نموذج تحليل العلاقات بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات التجارية في فلسطين) تعزى إلى التحصيل العلمي الذي حصل عليه المستجيب.**

من النتائج الموضحة في جدول (37 ) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" Tلعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى التحصيل العلمي.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المحكمين الماليين في قطاع غزة سواء من حملة رخصة التحكيم المالي فئة أ أو ب أو فئة ج لا يستخدمون نموذج تحليل علاقات التكلفة و الحجم والربح في تقدير الأرباح.

**جدول (37)**

**نتائج اختبار" T لعينتين مستقلتين " – فئة رخصة التحكيم**

| المجال | المتوسطات | | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (.Sig) |
|---|---|---|---|---|
| | فئة أ/ب | فئة ج | | |
| استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة. | 4.13 | 4.11 | 0.106 | 0.916 |
| حجم النشاط. | 4.04 | 4.17 | -0.624 | 0.537 |
| وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة. | 4.07 | 4.20 | -0.606 | 0.548 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية. | 3.90 | 3.74 | 0.696 | 0.491 |
| **جميع المجالات معا** | 4.04 | 4.05 | -0.089 | 0.929 |

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول( دور نموذج تحليل العلاقات بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة) تعزى إلى عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب فيها.**

من النتائج الموضحة في جدول (38) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لمجال " الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية " وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب فيها وذلك لصالح الذين لم يشاركوا في قضايا التحكيم التجاري .

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب فيها.

ويعزو الباحث ذلك إلى ان استخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية من خلال المساعدة في تقدير الأرباح يعتبر من الموضوعات الجديدة أمام جميع المحكمين الماليين.

**جدول (38):**

**نتائج اختبار" التباين الأحادي " – عدد قضايا التحكيم التجاري التي شارك المستجيب فيها**

| المجال | المتوسطات | | | | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | لا يوجد | من 1–3 قضايا | من 4–7 قضايا | من 8 قضايا فأكثر | | |
| استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح و حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة. | 4.25 | 4.14 | 3.93 | 4.21 | 1.503 | 0.231 |
| حجم النشاط. | 4.20 | 4.11 | 4.10 | 4.22 | 0.184 | 0.907 |
| وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة. | 4.20 | 4.09 | 4.11 | 4.31 | 0.514 | 0.675 |
| الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية. | 4.13 | 3.50 | 3.67 | 3.91 | 2.972 | *0.045 |
| **جميع المجالات معا** | 4.20 | 3.97 | 3.94 | 4.16 | 1.610 | 0.205 |

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

**– توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول( دور نموذج تحليل العلاقات بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة) تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم.**

من النتائج الموضحة في جدول (39) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن تقدير الأرباح يعتبر من أهم معوقات عمل المحكمين الماليين في قطاع غزة بغض النظر عن سنوات الخبرة، وأن معظم المحكمين الماليين وفقا لنتائج الدراسة لا يستخدمون نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح سواء أصحاب سنوات الخبرة العالية أم المنخفضة.

**جدول (39)**

**نتائج اختبار" التباين الأحادي " – عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم**

| المجال | المتوسطات | | | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|---|---|
| | 3 سنوات فأقل | من 3-7 سنوات | 7 سنوات فأكثر | | |
| استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح وحل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة. | 4.09 | 4.09 | 4.14 | 0.079 | 0.924 |
| حجم النشاط. | 4.09 | 4.25 | 4.14 | 0.472 | 0.628 |
| وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة. | 4.10 | 4.20 | 4.26 | 0.442 | 0.647 |
| الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية. | 3.64 | 3.90 | 3.78 | 0.930 | 0.404 |
| **جميع المجالات معا** | 3.98 | 4.10 | 4.08 | 0.536 | 0.590 |

**المقابلات**

في لقاء مع المحكم المالي السيد زيد بسيسو وهو رئيس مركز التحكيم بنقابة المحاسبين الفلسطينية، وتم طرح الأسئلة التالية عليه:

- **ما عدد قضايا التحكيم التي شاركت فيها؟**

أفاد بأن عدد القضايا التي حكم فيها تزيد عن 8 قضايا تحكيم.

- **ما هي رخصة التحكيم التي حصلت عليها؟**

الرخصة التي يحصب عليها المحكم من وزارة العدل بناءً على بروتوكل تعاون ما بين نقابة المحاسبين ووزارة العدل الذي بموجبه توضع معايير يجب أن يخضع لها المحكم أهمها حضور دورة محكم من شقين مالي وقانوني واجتياز الامتحان، ويتم بعدها منحه شهادة محكم مالي معتمد فئة (ج)

- **هل استخدمت تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح؟**

نعم، في كثير من القضايا التي أعجز في التوصل إلى رقم الأرباح بسبب غياب حسابات منتظمة أو أن البيانات لا تعبر تعبيراً عادلاً عن حقيقة المركز المالي، فأقوم بحصر التكاليف من خلال البينات والمستندات المتوفرة، وسماع أقوال الشهود ورأي الخبراء وموافقة الأطراف المتنازعة ، ومن ثم نقوم بمراسلة الموردين للتوصل إلى رقم المشتريات، وأسعار الشراء وكميات الشراء، وتحديد أسعار

البيع من خلال أقوال الأطراف، والرجوع إلى الحسابات غير المنتظمة لتحديد أسعار البيع ومن ثم نقوم بإعداد الحسابات وتقدير الأرباح.

- **مدى وعي المحكمين أنفسهم بأسلوب تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح؟**

ليس كل المحكمين من يقوم باستخدام هذا الاسلوب ويعتمد ها على قناعة المحكم في البيانات والحسابات المقدمة للمحكم للنظر فيها. فتجد أن بعض المحكمين من يلجأ إلى التحليل في حال عدم قناعته في الحسابات، والبعض لا يستخدم هذا التحليل ويعتمد على البيانات المقدمة والطرق الممكن استخدامها في سبيل التأكد من صحة البيانات المالية التي على أساسها يتم اصدار قرار الحكم.

- **متطلبات استخدام هذا النموذج؟**

يرجع ذلك إلى مدى وعي وقدرة المحكم على استخدام هذا النموذج.

**مقابلة أجريت مع المحكم المالي نادر سكيك**

- ما عدد قضايا التحكيم التي شاركت فيها؟

شاركت في قضايا تحكيم تزيد عن 10 قضايا بقيمة تزيد في مجموعها عن 5 مليون شيكل، بجانب عشرات القضايا كخبير وليس كمحكم.

- **ما هي فئة رخصة التحكيم التي حصلت عليها؟**

فئة (ج)

- هل استخدمت تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح؟

بحسب درايتي لا يستخدم هذا التحليل من الناحية العملية والتطبيقية، ولكن يتم استخدام مكونات النموذج مثل التكاليف الثابتة وأسعار البيع وأسعار الشراء وإعداد حسابات كاملة لتقدير رقم الأرباح.

- **أهم المشاكل التي تواجهك كمحكم في قضية التحكيم؟**

1) صعوبة تقدير الأرباح التي غالباً ما تكون هي الخلاف بين الأطراف، فعند إعادة تسجيل الحسابات من البداية وحتى النهاية للوصول إلى رقم الأرباح فإنه يستغرق فترة طويلة ويعرضه للوقوع في أخطاء التسجيل.
2) عدم وعي الأطراف المتنازعة في إجراءات التحكيم.
3) دخول أطراف أخرى خارجية إلى القضية محل الخلاف.
4) نقص الخبرة لدى بعض المحاسبين الممارسين لمهنة المحاسبة خاصة فيما يتعلق بالدورة المستندية وأسس تنظيم الحسابات، وبسبب التبعية لمالك المؤسسة حيث لا يوجد فصل بين الادارة والملكية لمعظم الشركات العاملة في قطاع غزة.

5) عدم وعي أصحاب الشركات لأهمية إدارة الحسابات، وأن الحسابات من وجهة نظرهم على مسك حسابات لأغراض التخليص الضريبي والتي غالباً ما تقدم من قبل الأطراف للمحكمين الماليين وهي في معظم الأحيان لا تمثل حقيقة المركز المالي للشركة محل الخلاف.
6) الفصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية يعيق المحكم المالي في الحصول على بينات قد تكون مهمة في القضية.

- **متطلبات استخدام هذا النموذج؟**

عقد دورات تدريبية وورشات عمل والمشاركة في مؤتمرات محلية واقليمية ودولية، والاستفادة من الدراسات والابحاث التطبيقية حول استخدام هذا النموذج، رغم صعوبة الحصول على مصادر لحالات تحكيم مالي عملية استخدمت هذا النموذج بسبب أن البيانات تبقى سرية بين الأطراف المتنازعة وهيئة التحكيم وغير قابلة للنشر.

# الفصل السابع
# النتائج والتوصيات

## 7.5 النتائج:

بناءً على الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدارسة والحالات العملية، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1) يوجد علاقة طردية قوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح و حل المنازعات المالية في القطاع التجاري ، حيث يساهم النموذج في تقدير الأرباح والتي تمثل أهم المعوقات التي تواجه المحكمين الماليين في إصدار أحكامهم.
2) هناك علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين حجم النشاط التجاري وحجم رأس المال بشكل كبير عند استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح.
3) يوجد تأثير كبير لوجود محكمين ماليين ذو كفاءة على استخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح.
4) لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ادراك أهمية نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح وبين الاستخدام الفعلي له، يعزى إلى أن النموذج لا يلقى اهتماما من قبل المحكمين الماليين في قطاع غزة، حيث أن غالبية المحكمين الماليين عملياً لا يستخدمون النموذج في تقدير الأرباح.
5) يمكن الاستفادة بشكل كبير من الحسابات غير المتكملة (غير النظامية) في تقدير هامش المساهمة والأرباح للأصناف المباعة.
6) يعتبر إعداد قائمة الدخل وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة أنسب من إعداد قائمة الدخل التقليدية عندما تكون الحسابات غير مكتملة.

## 7.2 التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الدراسة توصي المحكمين الماليين في قطاع غزة وإدارة مركز التحكيم في نقابة المحاسبين الفلسطينيين بالتالي:

1) التمرس والتدريب على كيفية استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح من خلال عقد الدورات التدريبية وورشات العمل.
2) تشجيع المحكمين الماليين والمعنيين على التمرس على كيفية استخدام الحسابات غير المكتملة (غير النظامية) في تقدير هامش مساهمة الأصناف محل البيع في تغطية التكاليف الثابتة.
3) تدريب وتأهيل المحكمين الماليين على طريقة إعداد قائمة الدخل وفقا لطريقة التكاليف المتغيرة عندما تكون الحسابات غير مكتملة.

4) تأهيل المحكمين الماليين وتدريبهم على طرق تقدير قدرات المنشآت التجارية على توليد الأرباح.

### 7.3 الدراسات المستقبلية

- استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في مساعدة مدققي الحسابات في التأكد من معقولية التقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة.
- استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح كأداة لحل المنازعات في قطاع المقاولات.
- استخدام نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في إعداد الموازنات التخطيطية

# المراجع

## المراجع العربية


أبو حجاج. حامد أحمد(2009). *محاسبة التكاليف مدخل اداري*. الرياض: دار المريخ للنشر.

حسن. علي أثير (2006). قياس وتحديد الـــــ CVP باستـــخدام الـــ ABC. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية اعدد الحادي عشر*.

الحيالي، وليد ناجي. (1991). *المدخل في المحاسبة الادارية*. الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الساكني، عبد الرازق. (2012). *الاتجاهات المعاصرة لتحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح*. اربد: جامعة اربد الاهلية.

الشيباني، جوهرة محمد. (2008). *استخدام اسلوب تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في اتخاذ القرارات الادارية*. عدن: جامعة عدن .

العمري، محمد رمضان. (2013). *التحكيم المالي*. غزة: مجلة المحاسب الفلسطيني.

الهام عزام الخراز. (2009). *التحكيم التجاري الدولي في إطار منهج التنازع*. جامعة النجاح الوطنية.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2008). *المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة(2)*. عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

حسين، احمد حسين. (2002). *المحاسبة الادارية المتقدمة*. الدار الجامعية.

حلس، سالم عبد الله. (2013). *دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة*. غزة: الجامعة الاسلامية.

حنان، رضوان حلوة؛ كحالة، جبرائيل جوزيف. (1996). *المحاسبة الادارية (مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)*. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

خالد محمد نصار. (2012). *التحكيم في منازعات الصفقات المالية ببورصة فمسطين*. غزة: الجامعة الاسلامية - بغزة.

ذوقان عبيدات، عبد الرحمن كايد، و عبد الحق كايد. (2001). *البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه*. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

رمضان، صايل. (1990). *تطبيق اساليب المحاسبة الادارية من قبل الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية*. الاردن.

زياد الجرجاوي. (2010). *القواعد المنهجية لبناء الاستبيان*. فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.

عادل صالح الراوي، و محمد زعل حميد. (2012). اهمية الرافعة التشغيلية في تعظم أرباح المشاريع الصناعية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية العدد9*، صفحة 313.

عبد الحنان العيسى. (2011). *شرح قانون التحكيم السوري*. حلب: شركة المركز الحقوقي.

عبد الله السوفاني. (2010). التدخل القضائي في إجراءات التحكيم "دراسة نظرية مقارنة". *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مجلد ٢٤ (4)*، صفحة 13.

عطية، عبد القادر محمد. (2001). *دراسات الجدوى الاتجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT*. القاهرة: الدار الجامعية.

عماد محمد الباز. (2014). *المحاسبة الادارية*. غزة: مكتبة القدس.

فروانة، نبيل سالم. (2014). *التحكيم المالي في ضوء قانون التحكيم الفلسطيني رقم(3) لسنة 2000*. غزة: مجلة المحاسب الفلسطيني.

فؤاد ابو حطب، و امال صادق. (2005). *مناهج البحث وطرق التحليل الاحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية*. القاهرة: مكتبة الانجلو.

*قانون التحكيم المالي رقم (3) لسنة 2000*.

ماهر موسى درغام، و عصام محمد البحيصي. (2013). *محاسبى التكاليف*. غزة: الجامعة الاسلامية.

ماهر موسى درغام، و مروان محمد ابو فضة. (2012). *التحكيم التجاري الدولي*. عزة: الجامعة الاسلامية - بغزة.

منتدى الرياض للتنمية. (2009). *الأنظمة التجارية السعودية ومتطلبات التنمية*. الرياض: منتدى الرياض الاقتصادي.

نورة حليمة. (2014). *التحكيم التجاري الدولي*. الجزائر: جامعة خميس مليانة.

هاني محمد البوعاني. (2009). الآليات والوسائل البديلة لحسم منازعات العقود. *(ورشة العمل الوطنية الثانية لمناقشة مسودة التقرير الوطني الخاص بإنفاذ*. صنعاء.

وسيم فؤاد الفقعاوي. (2012). *دور القانون التجاري الفمسطيني في حل الن ا زعات التجارية*. غزة: الجامعة الاسلامية - بغزة.

## المراجع الأجنبية


1. Ahmad, Faraz. Hement, Chauhan.(2010). Breakeven analysis of mining project.
2. Arif. Mohamed (2013). Unit Cost and Break-Even Point Analysis of Data Communication Company Case Study: Pt Xyz. School of Business and Management. West Java: Institut Teknologi Bandung.
3. Blocher ,Stout,Cokins,Chen.(2008). Cost management – A strategic Emphasis, fourth edition: the mcgraw-hill.com.
4. Budugan. Dorina, Georgescu. Iuliana(2008). Use Of The Cost/ Volume /profit Analysis To Estimate Earnings.
5. Brigham, Eugene.(1995) Fundamentals of Financial Management. 7th ed. Orlando, FL: Dryden Press.
6. Charles T. Horngren , and others. Management and cost accounting. Prentice hall Europe.
7. CPA. (2008). Preparation and Presentation of Accounts from Incomplete Records. Hong Kong: Hong Kong CPA.
8. Chandra, B. D., & Bose, C. Advd. Accounting: Prentice-Hall Of India Pvt. Limited.
9. Garrison, Ray. H. Eric, w. Noreen. Peter, C. Brewer(2010). managerial accounting. 13th ed. Mc Graw-Hill/ Rwin.

10. Horngren, Charles T., George Foster, and Srikant M. Datar.(1994). Cost Accounting: A Managerial Emphasis. 8th ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

11. Johnson, T., and R. Kaplan, (1987), " The Rise and Fall of Management Accounting " . Management Accounting, Sep.

12. Kaplan R. and A. Atkinson, (1998). "Advanced Management Accounting", (Upper saddle River, NJ: Prentice Hall).

13. Laura Giurca Vasilescu, Daniela Giurescu. (2004)Insights Into Operating And Financial Leverage . University of Craiova

14. Maheshwari, S. K. S. N. M. (2009). An Introduction To Accountancy, 10E: Vikas Publishing House Pvt Limited.

15. Mitchell, Lindsay(2005). Managerial Accounting. Learning and teaching Scotland.

16. Mongiello, Macro. Management accounting. University of London.

17. Roger Storey (1995) Introduction to cost and management accounting. Tata Mc. Graw-Hill limited

18. Starr, Martin(1996). Operations Management:A Systems Approach**.** Boyd & Fraser:Massachusetts.

19. Tulsian, P. CBSE Accountancy 11: Ratna Sagar (P) Limited.

20. ICBGlobal. Developing Competence. ICBGlobal.

21. Nabil Alnasser, osama sameh Shaban, Ziad Alzubi. (2014). The Effect of Using Break-Even-Point in Planning, Controlling, and Decision Making in

the Industrial Jordanian Companies. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences.

22. Neil Stein. (2004). Incomplete records.

## المواقع الالكترونية

1. www.extendoffice.com/.../930-excel-break-even-analysis. html
2. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/tags/126885/posts
3. Saylor Foundation. (2011). http://www.saylor.org/booksSaylor URL.

# الملاحق

# ملحق رقم(1)

**استبانة**

**الجامعة الاسلامية بغزة**

**كلية التجارة- برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل**

**أخي الكريم أختي الكريمة**

**تحية طيبة وبعد، ...**

تهدف هذه الاستبانة إلى بيان **دور نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تحسين جودة حل المنازعات التجارية في قطاع غزة**، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، مع العلم أن هذه الاستبانة تم تصميمها لأهداف البحث العلمي، وأن البيانات الواردة فيها لن يتم نشرها أو إعلانها لغير هذا الغرض.

فالرجاء تعبئة هذه الاستبانة بدقة للوصول إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة

**الباحث:**

**طلعت عبد القادر أبو دغيم**

**ملاحظة: تتكون الاستبانة من قسمين:**

**القسم الأول** : يحتوي على معلومات شخصية عنك، يرجى منك وضع إشارة (x) أمام ما يناسب حالتك.

**القسم الثاني** : يحتوي على (24) فقرة حول موضوع الدراسة يرجى منك وضع إشارة (x) في المربع الذي تراه مناسباً.

## القسم الأول
## المعلومات الشخصية

**1. التحصيل العلمي:**

☒ بكالوريوس ☐

☒ ماجستير فأعلى ☐

**2. فئة رخصة التحكيم التي حصلت عليها**

☒ فئة أ ☐

☒ فئة ب ☐

☒ فئة ج ☐

**3. عدد قضايا التحكيم التجاري التي شاركت في حلها**

☒ لا يوجد ☐

☒ من 1-3 قضايا ☐

☒ من 4 -7 قضايا ☐

☒ من 8 قضايا فأكثر ☐

**4. عدد سنوات الخبرة في مجال التحكيم**

☒ 3 سنوات فأقل ☐

☒ من 3-7 سنوات ☐

☒ 7 سنوات فأكثر ☐

## القسم الثاني

| الرقم | الفقرات | موافق بدرجة كبيرة جداً | موافق | موافق بدرجة متوسطة | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المحور الأول: استخدام نموذج علاقات التكلفة والحجم والربح و تحسين جودة حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في قطاع غزة** | | | | | |
| 1 | يعتبر تقدير الأرباح من أهم المعوقات التي تواجه المحكمين الماليين في إصدار أحكامهم. | | | | | |
| 2 | كلما طالت فترة فض النزاع كلما زاد تأثيرها سلباً على النتائج، حيث تفقد البينات أهميتها أو تتعرض للتلف والضياع والنسيان في حال الشهود. | | | | | |
| 3 | ويبقى الوصول إلى الأرباح بطريقة تسجيل الحسابات التقليدية إجراءً غير عملياً بسبب ارتفاع التكاليف واحتمالية الوقوع في أخطاء السهو والتسجيل. | | | | | |
| 4 | يمكن الاستعانة بنماذج وطرق محاسبية تساعد المحكمين الماليين على تقدير الأرباح. | | | | | |
| 5 | استخدام نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح له أهمية كبيرة في تقدير الأرباح. | | | | | |
| 6 | يعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الوسائل المستخدمة في إنتاج البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل التعادل بهدف تخطيط الأرباح. | | | | | |
| 7 | في حال تقدير أرباح فترات سابقة فإن تحليل التعادل يساعد في تعويض عجز النظام المحاسبي في إنتاج المعلومات الازمة لإعداد القوائم المالية. | | | | | |
| 8 | تطبيق نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح يوفر الوقت والجهد والمال ويقلل من ساعات العمل. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المحور الثاني: حجم النشاط** | | | | | |
| 9 | حجم النشاط التجاري وحجم رأس المال يلعبان دوراً هاما في استخدام علاقات التكلفة والحجم والربح. | | | | | |
| 10 | يمكن استخدام تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح في الوحدات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. | | | | | |
| 11 | كلما كانت نقطة التعادل قريبة من الطاقة الانتاجية القصوى، كلما دل ذلك على انخفاض قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح. | | | | | |
| 12 | وكلما كانت المبيعات الفعلية أكبر من نقطة التعادل كلما زاد امان المنشأة وقلت المخاطرة عند هامش مساهمة موجب. | | | | | |
| 13 | عندما يكون رأس المال التشغيلي منخفض والدورة التشغيلية طويلة دل ذلك على انخفاض قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح. | | | | | |
| | **المحور الثالث: وجود محكمين ذو كفاءة وخبرة** | | | | | |
| 14 | استخدام نموذج التكلفة والحجم والربح يحتاج إلى خبرة وكفاءة من المحكم المالي في فصل التكاليف الثابتة عن التكاليف المتغيرة. | | | | | |
| 15 | يحتاج تطبيق نموذج تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح إلى عناية مهنية ومهارة المحكم في توزيع وحدات التعادل على اصناف المزيج البيعي في حال تعدد المنتجات. | | | | | |
| 16 | تطبيق علاقات التكلفة والحجم والربح يحتاج عناية مهنية وخبرة من المحكم المالي في تحديد هامش المساهمة للأصناف. | | | | | |
| 17 | يجب أن يتوفر لدى المحكم المالي القدرة على تحليل حساسية الربحية للتغير في التكاليف والايرادات. | | | | | |
| 18 | المحكمين الماليين غير ملزمين باتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية لأغراض التصفية. | | | | | |
| 19 | القوائم المالية المعدة لأغراض إنهاء النزاع قد تكون غير ملائمة لاتخاذ القرار من قبل أطراف أخرى. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المحور الرابع: الاستخدام الفعلي لنموذج علاقات التكلفة والحجم والربح في ظل وجود حسابات غير نظامية.** | | | | | |
| 20 | يمكن الاستفادة من الحسابات غير المكتملة(غير النظامية) في تقدير المتوسط المرجح لهامش المساهمة للأصناف المباعة. | | | | | |
| 21 | إعداد قائمة الدخل باستخدام طريقة التكاليف المتغيرة أنسب من إعداد قائمة الدخل التقليدية عند تقدير الأرباح. | | | | | |
| 22 | من خلال تقدير هامش المساهمة والتكاليف الثابتة، يمكن تقدير الارباح. | | | | | |
| 23 | بعد تقدير الأرباح وبمعرفة المشتريات يمكن الوصول إلى قيمة المبيعات. | | | | | |
| 24 | هل سبق وأن استخدمت نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في تقدير الأرباح بغرض فض النزاع | | | | | |
| 25 | استخدام أسلوب تحليل علاقات التكلفة والحجم والربح لا يلقى اهتماما من قبل المحكمين الماليين في قطاع غزة. | | | | | |

نشكركم على تعاونكم

# ملحق رقم(2)

## أسماء محكمي الاستبانة في الجامعات الفلسطينية

1- أ. د سمير صافي.....دكتوراه إحصاء- الجامعة الاسلامية
2- د. رمضان العمري.....دكتوراه محاسبة- الجامعة الاسلامية
3- د. اسكندر نشوان.....دكتوراه محاسبة -جامعة الاقصى
4- د. علي النعامي.....دكتوراه محاسبة -جامعة الازهر
5- د. مفيد الشيخ خليل..... دكتوراه محاسبة -جامعة الازهر
6- د. محمود أبو زعيتر.....دكتوراه قانون -جامعة البوليتيكنيك
7- د. مجدي الكردي.....دكتوراه تربية -جامعة القدس المفتوحة